منظمة تواصل لتمكين الشباب

مشروع بوينت العراق

تقرير رصد مؤشرات تنفيذ المنهاج الوزاري

اب 2021

حكومة السيد الكاظمي اكثر الحكومات التزاماً بتنفيذ المنهاج الوزاري والاسوأ في الافصاح عن المعلومات

اعداد:

وسام جعفر راضي

NED NATIONAL ENDOWMENT FOR DEMOCRACY

SUPPORTING FREEDOM AROUND THE WORLD

منظمة تواصل لتمكين الشباب

Tawasoul Organization for Youth Empowerment

point CONFERENCE-IRAQ

تقرير رصد مؤشرات تنفيذ المنهاج الوزاري لحكومة السيد الكاظمي

هذا التقرير وثيقة تصدر عن منظمة تواصل لتمكين الشباب ضمن مشروع المرصد الحكومي (احد مشاريع بوينت العراق) تم اطلاقها بهدف اطلاع الراي العام على اداء الحكومة في تنفيذ التزاماتها التي تعهدت بها في المنهاج الوزاري، وهو يغطي الفترة من السابع من ايار/ مايو 2020 ولغاية 31 ايار/ مايو 2021. النتائج التي تم اعتمادها في التقرير جاءت بعد جهود قام بها فريق العمل وعلى مدى عام كامل عبر رصد القرارات والاجراءات والانشطة التي نفذتها الحكومة، بناء على منهجية رصد معتمدة عالميا، تم تطويرها لتلائم سياقات العمل في العراق، وهي منشورة بطريقة مفتوحة البيانات على موقع الكتروني تم تصميمه خصيصا لهذا الغراض ومتاح على الرابط التالي: www.gop-iraq.org

وتاتي اهمية اصدار هذا التقرير في هذا الوقت بالذات، من اجل تعزيز الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في رصد مؤشرات الشفافية والمساءلة، وللتاكيد مرة اخرى على اهمية اتاحة البيانات ذات الصلة بالاداء الحكومي لجميع المواطنين، وبما يضمن الوصول الكامل لهذه البيانات ويساهم في تمكينهم لمساءلة الحكومة عما انجزته خلال مدة عملها، وان المساءلة لا تعني التقصير دائما، بقدر اعطاء الحق للمواطنين في تقييم الاداء الحكومي وتصحيح مسارات عملها.

تم مراجعة هذا التقرير من قبل مجموعة من الخبراء والناشطين المتخصصين في مجال الشفافية والمساءلة من داخل وخارج العراق، وعرض التقرير على مدراء مشاريع رديفة في بلدان لها تجارب مشابهة لتجربة العراق في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومنطقة جنوب شرق اوربا.

الملخص التنفيذي:

حكومة السيد الكاظمي :اكثر الحكومات التزاما بالمنهاج الوزاري لكنها الاسوأ في الافصاح عن المعلومات

في مجال تقييم الاداء الحكومي لا توجد حكومات مثالية واخرى سيئة للغاية. ان الغرض الاساسي من تقييم اداء اي حكومة هو تعزيز الممارسات الجيدة في الحكم، وتصحيح مسار الخاطئة منها. فالصدق والمكاشفة والافصاح الكامل عن البيانات من جانب الحكومة الى المواطنين، هي ممارسات مثالية يندر الالتزام بها اذا ما القينا نظرة سريعة على مؤشرات اداء الحكومات حول العالم في وقتنا الراهن. بينما تكشف لنا عملية التقييم والرصد المستمر والمراجعة عن اخطاء استراتيجية في اداء الاجهزة التنفيذية تتطلب التصحيح، كما تكشف لنا، الممارسات الجيدة في الحكم، والتي تفرض على الحكومات القادمة دراستها والاستفادة منها.

وهذا هو الهدف الاساسي من مراقبة الاداء الحكومي، فهي عملية لا تندرج ضمن مراكمة الاخطاء الحكومية، وكشف الحقائق التي يتم حجبها عن الراي العام، والقاء اللوم على الاجهزة التنفيذية فحسب، من دون تسليط الضوء على سياسات بديلة، تجعل من الاداء الحكومي اكثر شفافية وخاضعا للمساءلة.

وفي هذا الاطار، يعد تقييمنا للنهج الشمولي والمغلق الذي اتسمت به حكومة السيد المالكي في ولايتها الثانية ممارسة سيئة كان من الضروري تصحيحها. فقد تحول في ذلك الوقت، مكتب رئيس الوزراء الى دائرة مغلقة، ومارس السيد المالكي القطيعة مع البرلمان والكتل السياسية، وتسرب للاعلام عن محاولته السيطرة على القضاء، وخلق خصومات مع مختلف الاطراف، انتهت باختلافه حتى مع كابينته الوزارية (سواء على مستوى نوابه او الوزراء بحد ذاتهم) حتى لم يبق لتلك الحكومة اي صديق وفقدت مقبوليتها الدولية.

وهذا الامر تم مراعاته من قبل الحكومات التي تعاقبت بعد حكومة السيد المالكي (حكومة السيد العبادي وعبد المهدي والكاظمي)، والتي عملت اول ما عملت على الانفتاح مع الكتل السياسية، وتحسين علاقتها بالمجلس النيابي، وفسح مساحة اكبر لاستقلالية القضاء.

لكن في نفس الوقت، تعد قوة السلطة المركزية للحكومة في ادارة الدولة في زمن السيد المالكي، ميزة نفتقر لها الان، واذا ما صحت المعلومات التي تسربت عن ان رئيس الوزراء الحالي لا يملك الثقة والسيطرة على بعض الاجهزة الامنية، او قياداتها في مواجهة الجماعات المسلحة التي تستهدف البعثات الدبلوماسية والقواعد العسكرية الاجنبية، يمكن ان لنا ان نتخيل الفرق.

وكل حكومة كونها المسؤول التنفيذي المباشر عن ادارة مؤسسات الدولة وتيسير شؤون المواطنين بما يضمن توفير الامن والرعاية والخدمات لهم، تميل بحكم حساسية عملها الى حجب المعلومات، واخفاء الحقائق، والعمل بسرية على ملفات معينة دون غيرها. وكل حكومة ايضا تدعي ان العلاقة بين الوعود التي تتعهد بها والانجازات المتحققة يحكمها عامل الوقت، وانها بحاجة الى مزيد من الوقت وهو ما لا يمكن منحه من دون تجديد الثقة بعملها.

نضع كل هذه الاعتبارات نصب اعيننا، ونحن نصدر النسخة الاولى من تقرير مشروعنا "المرصد الحكومي"،عن نسب مؤشرات تنفيذ المنهاج الوزاري لحكومة السيد الكاظمي، كخطوة مهمة من شانها تعزيز دور المجتمع المدني في رصد وتقييم الاداء الحكومي. لكنها في ذات الوقت، خطوة تلقي بالمزيد من المسؤولية على عاتقنا، في التزام الحياد، وطرح الحقائق من دون الانحياز، اي كانت مواقفنا السياسية من الاحداث الدائرة. ويجري كل ذلك وسط تحديات، تعقد من مهمة المنظمات غير الحكومية والصحافة الاستقصائية في الوصول الى البيانات ذات الصلة بالاداء الحكومي، وفي ظل غياب بيئة قانونية داعمة لحق المواطنين في الحصول على المعلومات.

ومن المهم تسليط الضوء على حقائق اساسية، توضحت لنا بعد حساب نتائج مؤشرات تنفيذ المنهاج الوزاري النهائية، وكان اول مؤشر لاحظناه هو ارتفاع نسبة التزام حكومة السيد الكاظمي بفقرات المنهاج الوزاري مقارنة بحكومات سابقة. فهي حكومة التزمت سواء على مستوى القرارات والاجراءات التي تخذتها، او على مستوى خطابها الاعلامي، بتذكير المواطنين بشكل مستمر بالوعود التي تعهدت بانجازها. وهذه ممارسة غير معهودة في سياق عمل الحكومات السابقة والتي كانت تعامل المنهاج الوزاري على انه مسارات عمل شكلية.

وتاشر لدينا، ان الحكومة الحالية، ومنذ استلامها مهامها رسميا في ايار الماضي وحتى الحادي والثلاثين من ايار الحالي، باشرت فعليا بتنفيذ **اكثر من 80%** من فقرات المنهاج الوزاري. وخلال اول شهرين من استلام هذه الحكومة مهامها، بلغت (على نحو تقريبي) عدد فقرات المنهاج الوزاري التي احيلت للتنفيذ اكثر من الصنف.

لكن في نفس الوقت، فان مؤشر ما انجز فعليا على مدى عام كامل من الرصد والمتابعة التي نفذها فريق عملنا ، **بلغ 29% فقط**. وبصرف النظر عن اسباب تدني نسب الانجاز، رغم صدق النوايا الحكومية، كونها باشرت فعليا بتنفيذ **ما يزيد عن 80%** مما تعهدت به، تعد هذه النسبة مخيبة للامال اذا ما قارناها بالضخ الاعلامي الذي روجته الحكومة عن انجازاتها. لاسيما بعد صدور التقرير الحكومي عن تقييمها لادائها، والذي قدر نسبة انجاز الحكومة لفقرات المنهاج الوزاري على مدى عام كامل بـ 71%. وتكشف هذه الممارسات، اذا ما صح الاعتقاد بان الحكومة

لجأت بعد توقف انجاز العديد من فقرات برنامجها، بصرف النظر عن السبب، الى تسويق منجزات غير متحققة، تعد ممارسات خطيرة، هدفها تضليل الراي العام، وهذا الامر سيتم توضيحه على نحو اكثر تفصيلا في سياق هذا التقرير.

نسبة فقرات المنهاج الوزاري التي باشرت الحكومة العمل عليها مقارنة بنسبة الانجاز

التصنيف	عدد الوعود	النسبة
عدد فقرات المنهاج الوزاري التي تم رصد بدء العمل عليها من قبل الحكومة	31 فقرة من مجموع 38	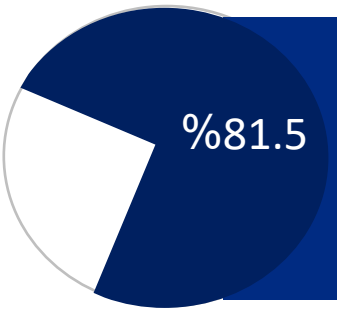
عدد فقرات المنهاج الوزاري التي بلغت نسبة انجازها النصف او اكثر.	9 فقرات من مجموع 38	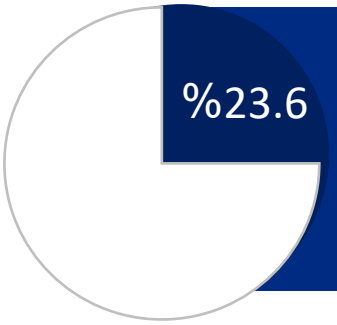

ونظرا لكون حكومة السيد الكاظمي لم ترسل برنامجا حكوميا مفصلا بعد اقرار المنهاج الوزاري الى المجلس النيابي، فان عددا من فقرات المنهاج كانت خارج معايير مؤشرات التقييم منذ البداية، كون النتيجة النهائية التي يفترض الوصول لها من هذه الوعود غير محددة، او لان بعض فقرات المنهاج كتبت بطريقة تجعلها غير قابلة للقياس. وهي مشكلة يتكرر حدوثها مع معظم الحكومات، لاسميا حين تتسم تلك الوعود بالعمومية، كان تتعهد الحكومة بتحسين حياة المواطنين، او ارساء السلام، او ترسيخ قيم المواطنة.

واشر لدينا خروج سبع فقرات من المنهاج الوزاري من معايير مؤشرات التقييم نظرا لكون الهدف النهائي منها غير محدد او واضح كليا، وفي هذه الحالة يمكن ان يعد اي نشاط ذي صلة بهذه الوعود انه انجاز حكومي، وهو ما لاحظناه بشكل عام في تقرير تقييم الاداء الصادر عن الحكومة، والذي تضمن تسويق انجازات للحكومة لا علاقة لها بما تم التعهد به في المنهاج الوزاري. وكما تم اهمال احتساب هذه الانشطة على انها ضمن مؤشرات الانجاز، اهملنا في نفس الوقت تاثير مؤشر انجاز هذه الوعود على النتيجة النهائية.

فالصياغة غير الواضحة لبعض فقرات المنهاج، اتاحت المجال لانفتاحها على اكثر من تفسير. فعلى سبيل المثال، تضمنت الفقرة الاولى من المحور السادس في المنهاج الوزاري المتعلق بالقضاء، ان الحكومة تتعهد بالعمل على "التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لدعم استقلالية القضاء" ومن غير الواضح ما المقصود بهذا التعاون، وكيف سيتم انجازه؟ ويمكن ادراج اي نشاط او اجتماع تقوم به الحكومة مع القضاء على انه انجاز متحقق في هذا السياق. ونفس الشيء فيما يتعلق بوعود اخرى من قبيل "ترسيخ قيم المواطنة مع احترام التنوع[1]" او "تشجيع الاستثمار في مجالات السياحة والتكنولوجيا والاتصالات والمواصلات[2]. وان كان المقصود بالتشجيع، تخفيف الاجراءات البيروقراطية، او توفير الضمانات للمستثمرين، او القيام باصلاحات تشريعية تدعم الاستثمار.

فقرات المنهاج الوزاري التي صنفت خارج معايير التقييم

التبويب	فقرات المنهاج الوزاري	التقييم
الاولويات	ثامنا: ترسيخ قيم المواطنة مع احترام التنوع الديني والمذهبي والعرقي والقومي في العراق ورفض اي شكل من اشكال التمييز بين المواطنين على اساس انتمائاتهم الدينية او المذهبية او القومية تاسعا: تطوير وتحديث المؤسسات التعليمية والتربوية والبحثية والعناية بالثقافة والتراث العراقي	غير محدد: لا يمكن تتبع تنفيذه. لم نستطع تخمين النتيجة النهائية التي تود الحكومة الوصول لها من خلال تنفيذ هذه الوعود، او ما هي الاليات العمل. في نفس الوقت ينطوي تفسير بعض هذه الوعود الى اكثر من تفسير مما يجعل تتبع تنفيذها متعذرا. لذا لم يتم احتساب الانشطة ذات الصلة بهذه الوعود في مؤشر التقييم النهائي.
الامن	سابعا: تفعيل العقيدة العسكرية المهنية واحترام سلسلة المراجع ومراعاة التوازن في تمثيل مكونات المجتمع	
الاقتصاد	خامسا: تشجيع الاستثمار في مجالات السياحة والتكنولوجيا والاتصالات والمواصلات	
القضاء	اولا: احترام سلطة الهيئات القضائية وتوفير الحماية لها لتقوم بدورها الوطني في التصدي للخارجين عن القانون على المستويات كافة. ثانيا: تفعيل تطبيق القوانين والتعليمات الداعمة لاستقلالية السلطة القضائية، ولوائح الدولة بخصوص النظام القضائي، مع مراعات مبدأ الفصل بين السلطات. التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لدعم استقلالية القضاء.	

(1) المنهاج الوزاري/ اولا الاولويات/ الفقرة الثامنة.

(2) المنهاج الوزاري/ ثالثا معالجة التحديات الاقتصادية والمالية/ الفقرة الخامسة.

في حين كان قياس مؤشر انجاز عدد اخر من الوعود معقدا للغاية، بسبب ارتباط مؤشرات الانجاز باكثر من مسار عمل ولا يمكن انجازها من قبل مؤسسة واحدة. من ذلك، نذكر ما نصت عليه الفقرة الثانية من المحور الخامس في المنهاج الوزاري "مكافحة الفساد والاصلاح الاداري".

"الإصلاحُ الإداريُّ وسدُّ كلِ الثغرات الممكنة للفاسدين من خلال تحديثِ منظوماتِ عقودِ الدولة وآلياتِها، ومعاييرِ الاستثمارِ وتقييمِ الشركات العاملة، وتطبيقُ منهجيةٍ صارمةٍ في التقييسِ والسيطرة النوعية، وتفعيلُ قوانينِ الشفافيةِ والحكومة الألكترونية، وتمكينُ الصحافةِ الاستقصائية وحريةِ تداول المعلومات التي تحتاجُها وسائلُ الإعلام لتكونَ رافداً لمؤسساتِ الدولة في متابعةِ ملفّات الفساد، وتفعيل عمل (مجلس الخدمة الاتحادي)"

فهذه الفقرة تفترض العمل على هذا الوعد عبر تفعيل اكثر من مسار، منها:

اولا: تحديث منظومة عقود الدولة واليات الاستثمار وهي وظيفة مشتركة ربما بين وزارة التخطيط التي اوكلت لها هذه المهمة وهيئة الاستثمار، ولجنة شكلها رئيس الوزراء معنية بالاعمار والخدمات.

ثانيا: مسار تشريع القوانين ذات الصلة بالشفافية والحكومة الالكترونية وحق الحصول على المعلومة

ثالثا: مسار دعم الاعلام والصحافة الاستقصائية (وهذا طبعا بعد تشريع القوانين ذات الصلة واهمها قانون حق الحصول على المعلومة والذي لا يمكن للصحافة الاستقصائية العمل من دونه).

رابعا: تفعيل عمل مجلس الخدمة الاتحادي وهو مؤسسة مستقلة نص عليها الدستور وليست على ارتباط باي من مسارات العمل اعلاه.

بالتالي، فان مؤشر انجاز هذا الوعد يرتبط بقياس ما ستنجزه الحكومة في هذه المسارات الاربعة كلا على جهة، وحسب المؤسسة التي ستحال لها. وتوحيد النتائج، من ثم قياس مؤشر الانجاز، وهو عمل تطلب الكثير من الجهد والوقت والرصد، في ظل المعلومات القليلة التي تفصح عنها الحكومة.

حققت الحكومة، مع ذلك، مؤشرات متقدمة للغاية في مجال العلاقات الخارجية، وهو اول محاور المنهاج الوزاري الذي تاشر لدينا انجاز بعض فقراته، وبلغت نسبة الانجاز النهائية للوعود الثلاثة الواردة في هذا المحور **50%**، وتعد اعلى نسبة انجاز مقارنة بالمحاور الاخرى. في حين وصلت النسبة الى ادنى مستوياتها فيما يتعلق بالوعود ذات الصلة بالاستجابة لمطالب الاحتجاجات.وباستثناء ملف الانتخابات المبكرة، فان معظم فقرات المنهاج الوزاري ذات الصلة بالاحتجاجات لم تصل نسبة الانجاز فيها الـ **50%.** والجدول التالي يوضح عدد فقرات المنهاج الوزاري حسب نسبة الانجاز.

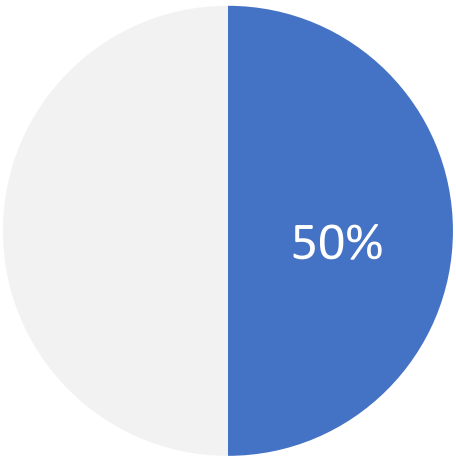

نسب الانجاز	العدد	النتيجة
منجز 100%	2	تم انجازها بالكامل
غالبا سينجز 75%	1	تجاوز انجازها النصف وتوحي بقية الاجراءات انها ستنجز
نصف منجز 50%	7	بلغت نسبة الانجاز النصف والعمل مازال مستمر على انجازها
قيد التنفيذ 35%	6	تم احالتها الى مؤسسات متخصصة ومازالت يجري تنفيذها
بدأ التنفيذ 25%	7	لم يتم رصد اي تقدم منذ احالتها الى الجهة المعنية بالتنفيذ
لم ينجز 0%	8	تم ايقاف العمل بها او لم يتم البدء بتنفيذها
غير محدد	7	خارج معايير الرصد
المجموع	38 فقرة	نسبة الانجاز الكلية 29%

ومن الجدير بالذكر، ان المنهاج الوزاري احتوى على فقرات تم تقديرها بشكل خاطئ، مما اضطر الحكومة الى تغيير مسار العمل بانجازها، او عدم العمل على انجازها من الاساس. من ذلك، نذكر تراجع الحكومة عن المطالبة باستعادة حصة العراق من النفط التي تم اقتطاعها بموجب اتفاق اوبك +، واوعزت مصادر رسمية في الحكومة السبب الى ان الالتزام بهذا الاتفاق يصب مصلحة الاقتصاد العراقي ، وسيساهم بارتفاع اسعار النفط.

وبحسب متابعتنا لصادرات العراق من النفط خلال العام الماضي، فان العراق التزم بالاتفاق. كما غيرت الحكومة تفسيرها بشان انجاز قانون موازنة عام 2020، والذي وصفته في المنهاج الوزاري بانه "استثنائي ويعالج التحديات الاقتصادية" التي كانت في اوجها ابان تشكيل الحكومة. وتذرعت الحكومة بان الوقت المتبقي من عام 2020 غير كافي لكتابة مشروع القانون، واقراره في البرلمان. وانها ستعمل على اعداد مشروع قانون موازنة 2021 عوضا عن ذلك.

ولم تستطع الحكومة تخفيض العجز المالي لعام 2020 سوى عبر اقتراض مبالغ طائلة داخليا وخارجيا تقدر بـ 5 مليار دولار (للاقتراض الخارجي) و 27 ترليون دينار عراقي للاقتراض الداخلي، وهذا فقط من اجل توفير سيولة لسداد رواتب الموظفين والمتقاعدين والمشمولين بالرعاية الاجتماعية.

وقد لا ننكر ان الحكومة السابعة تم تشكيلها تحت ضغط الاحتجاجات التي اندلعت في الاول من اكتوبر 2019، وهو امر فرض ضغوطات على الكتل السياسية، بترشيح رئيس وزراء قادر على الاستجابة لمطالب الاحتجاجات، ويشكل حكومة تسلك نهجا ذي طابع اصلاحي.

وكانت التوقعات بان تكون هذه الحكومة، اكثر انفتاحا على المواطنين من جهة، ويتسم ادائها بشفافية عالية من جهة اخرى، مما يعطي الحق للمجموعات الاحتجاجية وعموم المواطنين من مراجعة ادائها، وتصحيح مسار عملها.

ومن النقاط الايجابية التي نذكرها في مسار تقييمنا للمنهاج الوزاري، هو ما تضمنه من فقرات تلزم الحكومة بتشريع القوانين ذات الصلة بالشفافية، ومنها قانون حق الحصول على المعلومة، والذي يعد قانونا اساسيا يمنح الحق للمواطنين بالاطلاع على كامل البيانات ذات الصلة باداء الحكومة.

على عكس من ذلك، ورغم التعهدات التي قطعتها الحكومة على نفسها بتفعيل قوانين الشفافية وتمكين الصحافة الاستقصائية وحرية تداول المعلومات التي تحتاجها وسائل الاعلام، اتبعت حكومة السيد الكاظمي نفس النهج التي اتبعته الحكومات السابقة، في حجب البيانات، وعدم نشرها كما جاءت في الاصل، والاستعاضة عنها ببيانات اعلامية مقتضبة.

فضلا عن ذلك، رصدنا خلال مدة عملنا على متابعة قرارات واجراءات مجلس الوزراء، تعطيل القسم المتخصص بنشر قرارات مجلس الوزراء في الامانة العامة للمجلس. وبالتالي، اصبحت الجهة الوحيدة المخولة بنشر البيانات عن اجتماعات المجلس، والقرارات المتخذة، هي المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء، ولا ينشر في الموقع الرسمي للمكتب الاعلامي، سوى بيانات صحفية مقتضبة عن اجتماعات المجلس، بينما ينشر عدد محدود جدا من القرارات المتخذة كما جاءت في الاصل في جريدة الوقائع العراقية. ولهذا كان واضحا ان بعض ما نشر عن المكتب الاعلامي يتضمن تضخيما للانجازات، او محتوى فيه تضليل للراي العام. كمثال على ذلك، ما جرى نشره عن القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء خلال تراسه اجتماعات اللجنة العليا للصحة والسلامة، ان رئيس الوزراء وجه بتوفير التمويل المطلوب لوزارة الصحة لمكافحة جائحة كورونا، وفي اكثر من مناسبة. لكن وزير الصحة كشف بعد ذلك وفي مقابلة متلفزة انه وحتى تاريخ التاسع من تموز 2020 (اي بعد مرور شهرين على تشيكل الحكومة) لم تستلم وزارته اي مبلغ مالي مخصص لمكافحة الجائحة.

واحدة من الادلة ايضا التي جعلتنا نعتقد ان المحتوى المنشور على موقع المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء هو صياغة اعلامية لا تخلوا من تضخيم الانجازات الحكومية، هو ما رصدناه عند توثيق محضر اجتماع مجلس الوزراء في جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 12 ايار 2020. حيث نشر الموقع المتخصص بقرارات مجلس الوزراء في الامانة العامة للمجلس وقبل تعطيل عمل هذا القسم، ان اجتماع المجلس تضمن اتخاذ قرارات بتشريع قانون الاعمار وقانون جهاز المخابرات الوطني، وقانون وزارة الدفاع وقانون الامن الوطني. في حين نشر موقع المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء، عن الاجتماع نفسه، اتخاذ المجلس قرارات بتشريع قوانين اخرى لم يرد ذكرها في المحضر المنشور على موقع الامانة، هي قوانين الشفافية والحكومة الالكترونية، فضلا عن الاسراع بانجاز مشروع قانون الموازنة. ولا نعرف حتى الان اي من المحضرين هو الصحيح، لكن واضح ان المحتوى الذي نشره المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء، موجه نحو التاكيد على ان قرارات تلك الجلسة اكدت على ما جاء من تعهدات في المنهاج الوزاري، بتشريع القوانين ذات الصلة بالشفافية. كما هو واضح ان القسم المتخصص في الامانة العامة توقف بعد ذلك عن نشر محتوى قرارات المجلس كاملة، وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

واحدة من الممارسات الايجابية التي تم رصدها، هو قيام الحكومة باصدار تقرير عن ادائها يغطي مدة عام كامل من عملها. وهو امر ملزم لاي حكومة بموجب النظام الداخلي لمجلس الوزراء والذي نصت المادة 38. اولا "يقدم المجلس تقريرا نصف سنوي الى مجلس النواب متضمنا مراحل تنفيذ البرنامج الحكومي". مع ذلك، وفضلا عن عدم اصدار الحكومة تقريرا نصف سنوي، فان مقدمة التقرير الحكومي اشارت ان التقرير تم اعداده من قبل قسم يدعى "التواصل الاستراتيجي" في مكتب رئيس الوزراء، وهذا يعني ان القسم المتخصص في الامانة العامة لمجلس الوزراء، المعني بمتابعة تنفيذ البرنامج الحكومي، واصدار تقارير الاداء الحكومي في زمن الحكومات السابقة[1]، لم يساهم في اعداد التقرير الحكومي. وهذه نقطة اخرى تطرح تساؤلا عن اسباب تعطيل مهام هذه الاقسام التي اكتسبت خبرة العمل على مدى اعوام، والاستعاضة عنها باقسام بعضها مستحدث مؤخرا في داخل مكتب رئيس الوزراء.

ومن اللافت للنظر ايضا، ان مكتب رئيس الوزراء لوحده، قد تحول الى مؤسسة ضخمة تضم 14 دائرة، وما يقارب 51 قسم و 139 شعبة في مختلف الاختصاصات، معظمها تشكيلات استحدثت مؤخر في زمن الحكومة الحالية.

وكما نصت تعليمات "تشكيلات مكتب رئيس مجلس الوزراء ومهامها" رقم 1 لسنة 2020 المشورة في الوقائع العراقية بتاريخ 24 ايار 2021. بعض هذه الاقسام ستمارس مهام مناظرة لمهام اقسام الامانة العامة لمجلس الوزراء، وبنفس الطريقة، شكل رئيس مجلس الوزراء، لجان عديدة تمارس مهام مقاربة لمهام مؤسسات او هيئات رسمية، حتى اصبح من الصعب عملية احصائها.

(1)يرجى مراجعة النظام الداخلي لمجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2019، الفصل الثامن، المادة 33/ ثامنا، منشور في الوقائع العراقية العدد 4533، بتاريخ 25 اذار 2019، ص12.

ومن هذه اللجان التي شكلت مؤخرا، وهذا على سبيل المثال لا الحصر، لجنة لمواجهة الانقطاع الدائم للكهرباء، ولجنة تتولى اعمار مدينة الصدر في بغداد، واخرى عسكرية متخصصة لاستلام مهام قوات التحالف، ولجنة لحماية المتظاهرين السلميين ومؤسسات الدولة، ولجنة للحد من تهريب المحاصيل الزراعية، ولجنة امنية عليا لمتابعة مطلقي صواريخ الكاتيوشا، فضلا عن اللجان ذات المهام الدائمة التي تم تشكيلها كلجنة مكافحة الفساد. وكل هذا يجعلنا نتساءل، لماذا لا تستطيع المؤسسات الحكومية المتخصصة اداء المهام التي اوكلت لهذه اللجان سواء في مجال مكافحة الفساد، او حماية المتظاهرين، او تحقيق الامن وفرض القانون؟ كل هذا يؤشر اختزال صلاحيات المؤسسات الرسمية عبر تشكيل لجان يتراسها، او يعين من يترأسها رئيس الوزراء شخصيا، سعيا في الحصول على مركزية، والعمل خارج السياقات التي تفرضها هذه المؤسسات، كون معظم مناصبها تم شغلها بالمحاصصة. ان هذه التغيرات الكبيرة في طريقة عمل الحكومة، لن تؤدي في النهاية سوى الى تعطيل عمل مؤسسات متخصصة، وان كانت تشكو من عيوب واخطاء في اداء مهامها، لكن هذه الممارسة قطعا لن تؤدي الى اصلاحها. ويمكن اعتبارها تحديا جديدا يضاف الى جملة تحديات التجربة الصعبة التي عانى منها بلدنا في الانتقال الى الديمقراطية، واوصلت الامور الى ما هي عليه الان.

نترك بين اديكم التقرير المفصل لمؤشرات انجاز فقرات المنهاج الوزاري، مزودا بمؤشرات الرصد، وكل ما ورد في هذه التقرير تم استحصاله من البيانات الحكومية القليلة التي يتم الافصاح عنها، وهي ستبقى محط مراجعة وتحليل، وبعد الاستماع الى اراء المختصين، واخذ التغذية الراجعة لتحسين اليات الرصد، وصولا الى اصدار نتائج تتسم بدقة عالية.

وسام جعفر راضي
مؤسس مشروع بوينت العراق
مدير برنامج المرصد الحكومي

ملخص مؤشرات انجاز المنهاج الوزاري

فقرات المنهاج الوزاري	المؤشر الحالي نسبة الانجاز
الأولويات 37%	

نصف منجز

اجراء انتخابات مبكرة بعد استكمال القانون الانتخابي من قبل السلطة التشريعية، ودعم مفوضية الانتخابات، وتطبيق كامل لقانون الاحزاب. وتلتزم الحكومة بتامين المتطلبات المالية واللوجستية والامنية لاجراءات الانتخابات ضمن التوقيتات الزمنية المحددة وبكل نزاهة وشفافية وعدالة في التنافس، ووفقا للمهام المناطة دستوريا وقانونيا بالحكومة.

نصف منجز

تسخير امكانيات الدولة لمحاربة جائحة كورونا، وبما يشمل دعم خلية الازمة المختصة بهذا الشأن، وتوفير المستلزمات الصحية من ادوية ومعدات واجهزة، والانفتاح على الدعم والخبرة في المجال الدولي، ووضع اسس نظام صحي حديث برؤية مستقبلية.

قيد التنفيذ

فرض هيبة الدولة من خلال حصر السلاح بيد المؤسسات الحكومية والعسكرية وفرض التزام الجميع بالقانون والخضوع لاحكامه.

لم ينجز

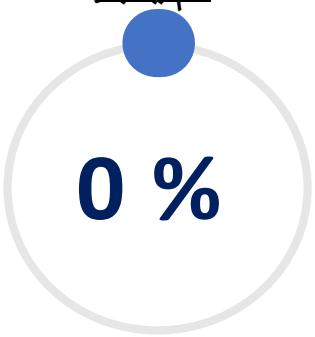

اعداد مشروع قانون موازنة استثنائي يعمل حال اقراره من مجلس النواب على التعامل مع الازمة الاقتصادية الحالية، وتداعيات انهيار اسعار النفط، وتراعي الدولة من خلال قانون الموازنة كل المواطنين وتهتم بالمحافظات كافة، المحافظات الجنوبية المحرومة، والمحافظات التي تعرضت للدمار بسبب تنظم داعش، واقليم كردستان، والاهتمام بتنويع مصادر الدخل.

لم ينجز

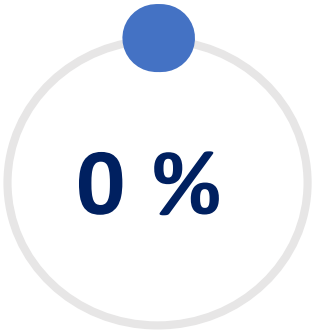

فتح حوار وطني مسؤول وصريح مع فئات المجتمع العراقي المختلفة بهدف الاصغاء الى مطالب حركة الاحتجاج السلمي، وتطبيق اولوياتها الوطنية، والشروع بحملة شاملة للتقصي والمساءلة بشان احداث العنف التي رافقت الاحتجاجات، وتطبيق العدالة بحق المتورطين بالدم العراقي ، والعمل على الاهتمام بعوائل الشهداء، والتكفل بمعالجة الجرحى

غالياً سينجز

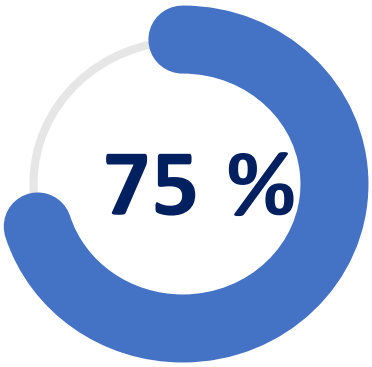

حماية سيادة العراق وامنه، والعمل على انتاج رؤية وطنية مشتركة للتفاوض بشان مستقبل تواجد قوات التحالف الدولي في العراق ضمن نطاق الحفاظ على امن البلاد واستمرارية مكافحة فلول الارهاب وخلاياه

قيد التنفيذ

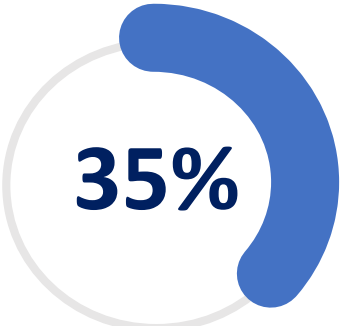

يعد ملف مكافحة الفساد من ضمن اولويات الحكومة عبر الاعتماد على الاليات القانونية والخطوات العملية لضمان الحفاظ على المال العام ومحاسبة المفسدين، واسترداد المال العام المسروق داخل العراق وخارجه

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

ترسيخ قيم المواطنة مع احترام التنوع الديني والمذهبي والعرقي والقومي في العراق ورفض اي شكل من اشكال التمييز بين المواطنين على اساس انتمائاتهم الدينية او المذهبية او القومية

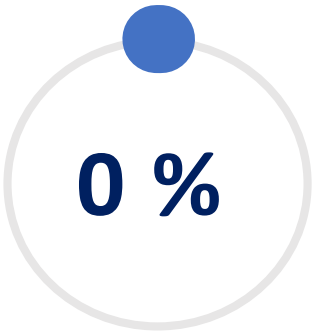

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

تطوير وتحديث المؤسسات التعليمية والتربوية والبحثية والعناية بالثقافة والتراث العراقي

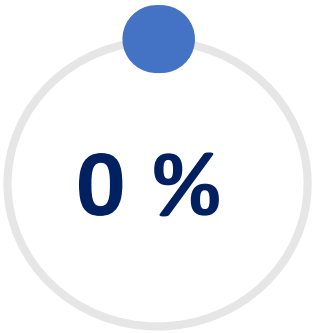

نصف منجز

توفير كل الامكانيات اللازمة لعودة النازحين الى ديارهم وغلق ملف النزوح

فقرات المنهاج الوزاري	المؤشر الحالي نسبة الانجاز
قطاع الأمن 45%	

واجب جيش العراق، حماية حدود الوطن وحفظ سيادته وحماية العملية الديمقراطية، ولا يتدخل في المناطق المدنية الا بموجب اوامر استثنائية من القائد العام للقوات المسلحة، وللضرورات الامنية القصوى، حسب حاجة كل محافظة وظروفها، ويتم دعم الجيش بصنوفه كافة، بالاسلحة و التدريب والتاهيل اللازم

منجز

تتولى وزارة الداخلية عبر تشكيلاتها الامنية المختلفة مهمة حماية الامن الداخلي والسلم الاهلي وسيادة القانون وحماية حقوق الانسان وحرياته المنصوص عليها دستوريا. ويتم تنظيم منتسبيها وكوادرها واليات عملها وتسليحها وتاهيلها وتدريبها للقيام بمهامها وفق معايير المهنة والانضباط واحترام حقوق الانسان.

نصف منجز

تستمر الاجهزة الامنية (جهاز المخابرات الوطني) و(جهاز الامن الوطني) و(جهاز مكافحة الارهاب) و(هيئة الحشد الشعبي) باداء مهامها حسب الاختصاص والقوانين النافذة، وترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة

نصف منجز

تعزيز وتطوير اداء الاجهزة الامنية كافة بما يشمل ربط المؤسسات المختلفة وتحقيق التكامل الامني المطلوب في ادائها، والتاكيد على مبدأ ان كل القوات العسكرية والامنية هي في خدمة الشعب وتطلعاته ووحدته وامنه وحمايتة مقدراته، وان لا جهة او قوة من حقها ان تكون خارج سياق الدولة

بدأ التنفيذ

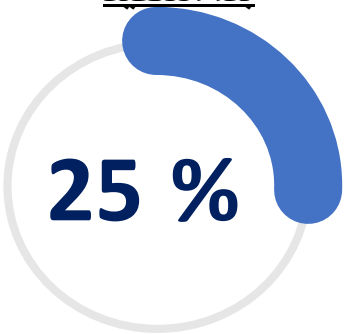

لم ينجز

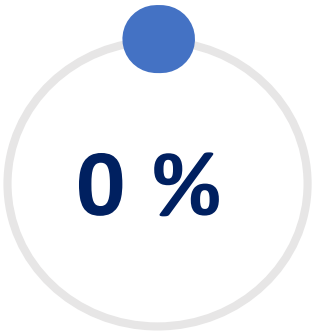

تأمين التسليح والذخيرة للقوات الامنية لمواجهة خطر العصابات المتزايد لعصابات داعش الارهابية في المحافظات المحررة وضبط الحدود

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

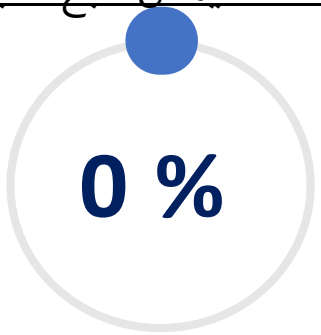

تفعيل العقيدة العسكرية المهنية واحترام سلسلة المراجع ومراعاة التوازن في تمثيل مكونات المجتمع

فقرات المنهاج الوزاري	المؤشر الحالي نسبة الانجاز
الاقتصاد 24.5%	

لم ينجز

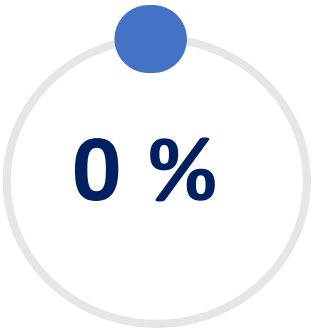

العمل في المدى القصير على معالجة تداعيات الازمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط، من خلال ترشيد الانفاق الحكومي وايقاف ابوب الصرف غير الضروري، وتطوير نظام الجباية والتعرفة، وفتح مفاوضات جادة لاسعادة حصة العراق التي تقصلت مؤخرا، وستتعاون الحكومة مع المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لتطوير البرامج الكفيلة بالحد من اثار الازمة الاقتصادية، خصوصا فيما يتعلق بتخفيض عجز الموازنة والادارة الكفوءة للموارد المالية.

قيد التنفيذ

تشكيل (المجلس الاعلى للاعمار والاستثمار) وفق تشريع قانوني على ان يقوم المجلس بوضع خطة شاملة للاعمار والاستثمار في مجالات البنى التحتية للخدمات والصحة والتربية والتعليم والسياحة، يتم تطبيقها في المحافظات كافة، وفق رؤية استراتيجية متوالية المديات.

قيد التنفيذ

تطلق الحكومة مشروعا باسم "صنع في العراق" لتشجيع الصناعة المحلية والانتاج الزراعي والحيواني من خلال اليات وقوانين وقروض ميسرة للمشاريع المتوسطة والصغيرة، وتطبيق شامل ومدروس للتعرفة الكمركية، بما يتناسب مع حاجة السوق العراقي ومقتضيات المصلحة العامة واولويات الانتاج المحلي، وتحقيق الامن الغذائي.

لم ينجز

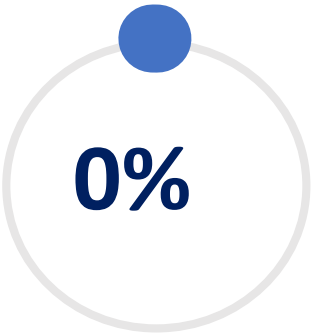

تطوير الاداء المصرفي العراقي من خلال تعزيز الثقة بالمصارف العامة والخاصة، بما يشمل نشر التكنولوجيا المصرفية، وربط الانشطة الاقتصادية بالمصادر واعتماد الرقم الوظيفي، ويتولى (البنك المركزي العراقي) وضع خطة بسقف زمني مداه عام واحد لتطبيق المكننة في المصارف

غير محدد – لا يمكن تتبع تنفيذه

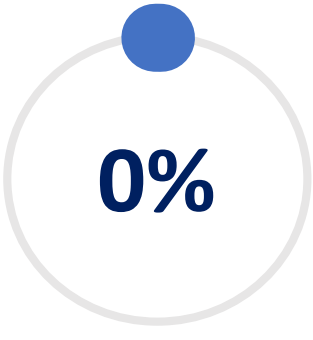

تشجيع الاستثمار في مجالات السياحة والتكنولوجيا والاتصالات والمواصلات

بدأ التنفيذ

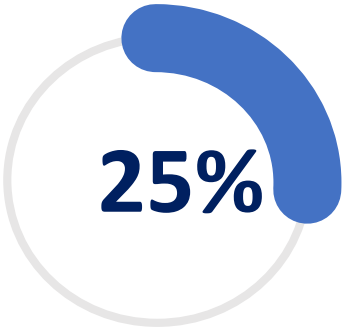

البدأ بالاصلاح الاداري الشامل في مؤسسات الدولة حسب دراسات محكمة، وبما يشمل تسهيل حركة الاقتصاد وتنشيط عمليات الاستثمار، والقضاء على الحلقات الادارية الفائضة ومنع منافذ الفساد في عقود الدولة ومشاريعها وتعاملاتها.

بدأ التنفيذ

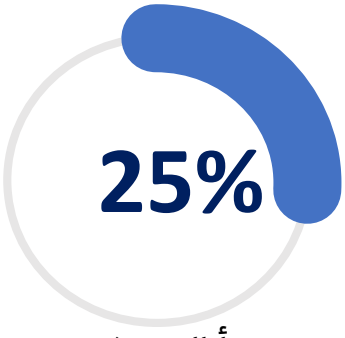

استكمال مشروع الحكومة الالكترونية الشفافية بما يشمل مؤسسات الدولة كافة وحسب السقوف الزمنية

بدأ التنفيذ

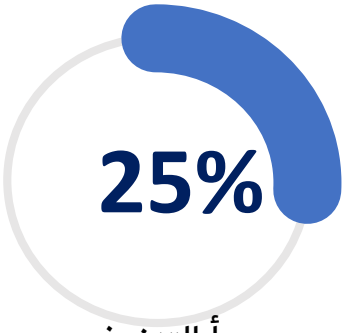

وضع برنامج تمكين وتشغيل واسع للشباب في القطاع الخاص، وتأمين الضمان الاجتماعي مع عناية خاصة بتمكين المرأة وتعزيز دورها وحضورها في المجتمع

بدأ التنفيذ

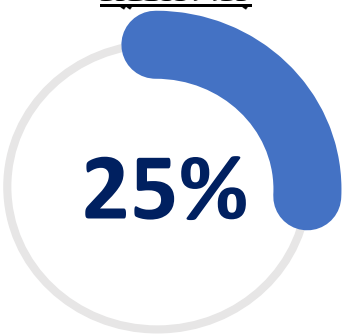

توسيع نطاق المشمولين بالرعاية الاجتماعية لمحدودي الدخل والمتضررين من جائحة كورونا في ضوء الازمة الاقتصادية الحالية، ورعاية جرحى العمليات العسكرية وعوائل الشهداء

بدأ التنفيذ

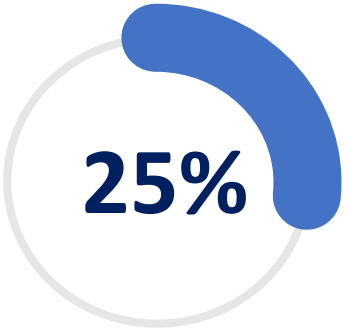

اعتماد الأتمتة في مؤسسات الدولة عامة وعلى وجه الخصوص في هيئة المنافذ الحدودية والنظام الجمركي

نصف منجز

استكمال وارسال مشروع قانون (شركة النفط الوطنية) وتشكيل وفد تفاوضي للتباحث مع الشركات النفطية بشأن تعديل عقود جولات التراخيص في ضوء المتغيرات الحالية في السوق العالمي.

فقرات المنهاج الوزاري	المؤشر الحالي نسبة الانجاز
العلاقات الخارجية 50%	

نصف منجز

السيادة: يرفض العراق اي مس بسيادته الوطنية من اية دولة، وينتهج مبدأ المعاملة بالمثل في تعاملاته الدبلوماسية وعلاقاته الخارجية، ويحكم القانون العراقي نمط علاقاته الثنائية اقليميا ودوليا، ويرسخ مبدأ عدم استخدام اراضيه للاعتداء على اي من جيرانه، وعدم السماح بتحويل ارضه الى ساحة لتصفية الحسابات الاقليمية او الدولية ومنع اي اعتداء او توغل داخل اراضيه. وفي هذا الاطار فان الدولة العراقية لن تتعامل مع الدول الاخرى الا في نطاق السيادة والاعراف الدبلوماسية، وسوف تتعاطى مع مؤسسات رسمية في علاقاتها الخارجية، وفي نطاق قواعد الدبلوماسية الدولية، وليس مع اشخاص او جهات غير رسمية.

منجز

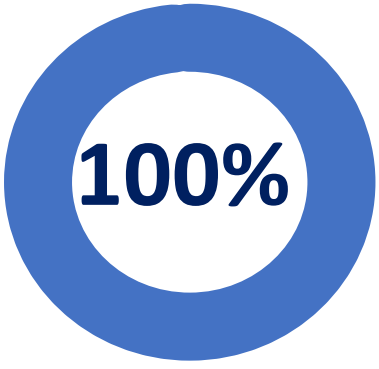

التوازن: لا يمكن ضمان السيادة الوطنية من دون اعتماد مبدأ التوازن في العلاقات الخارجية، وتوازن العراق ينطلق من عدم تبنيه سياسة المحاور وعدم الدخول طرفا في الصراعات، والانفتاح الايجابي على الدول الشقيقة الصديقة في نطاق عمقه العربي وجواره الاسلامي والتزاماته الدولية.

التعاون: يسعى العراق الى بناء منظومة متكاملة من المصالح المشتركة في علاقاته الخارجية، على المستويات المختلفة، استنادا الى مبدأ السيادة الوطنية، وتسعى الدولة العراقية الى الاسهام الفعال في حل الازمات الاقليمية والدولية، وضمان مصالحها الوطنية عبر الحوار والتعاون الثنائي والدولي في المياه المشتركة وحقول النفط والغاز والتجارة العادلة، والتعاون الامني والاستخباري لضمان الامن الاقليمي والدولي، ومكافحة الارهاب، وملاحقة غسيل الاموال، ومحاصرة الفساد العابر للحدود، والتجارة غير المشروعة، والتهريب، والجريمة المنظمة. وبالنظر لقرب موعد بدء المفاوضات مع الولايات المتحدة فيما يخص تنظيم العلاقة بين البلدين وتواجد قوات التحالف الدولي في العراق، ستهيئ الحكومة بكل دقة ورصانة وبما يقدم مصالح العراق العليا الملف الخاص بالمفاوضات وبما يراعي تطلعات الشعب.

لم ينجز

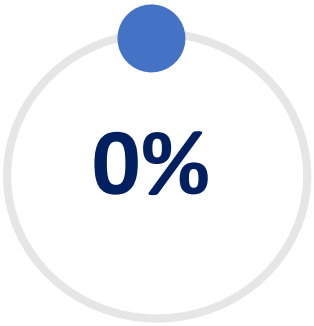

فقرات المنهاج الوزاري	المؤشر الحالي نسبة الانجاز
مكافحة الفساد 30%	

تعزيز التكامل بين المؤسسات والهيئات المعنية بمكافحة الفساد والرقابة الادارية وتبني خطوات عملية واضحة وفاعلة ومعلنة من اجل تفعيل القوانين النافذة لمحاربة الفساد والرقابة الادارية والمالية. ويشمل ذلك ملاحقة الاموال العراقية المهربة الى خارج العراق، وتقديم القوانين اللازمة لمتابعة ملفات الفساد المعطلة، وتسخير امكانيات الدولة الامنية لتطبيق القانون على الفاسدين مهما بلغ نفوذهم، والبدء الفوري بتدقيق السجلات المالية للشركات الحزبية والشخصيات واصحاب رؤوس الاموال المشكوك بحصولها على الاموال بطرق غير مشروعة، واسترجاعها لخزينة الدولة.

لم ينجز

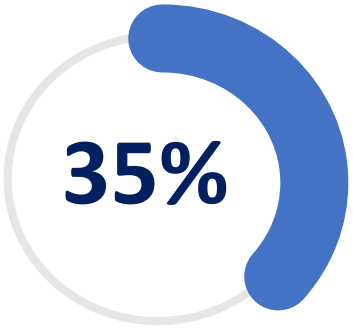

بدء التنفيذ

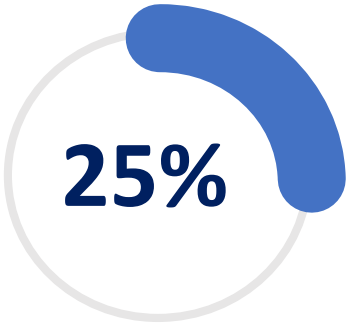

الاصلاح الاداري وسد كل الثغرات الممكنة للفاسدين من خلال تحديث منظومات عقود الدولة والياتها، ومعايير الاستثمار وتقييم الشركات العاملة، وتطبيق منهجية صارمة في التقييس والسيطرة النوعية، وتفعيل قوانين الشفافية والحكومة الالكترونية، وتمكين الصحافة الاستقصائية وحرية تداول المعلومات التي تحتاجها وسائل الاعلام لتكون رافدا لمؤسسات الدولة في متابعة ملفات الفساد، وتفعيل عمل (مجلس الخدمة الاتحادي)

فقرات المنهاج الوزاري	المؤشر الحالي نسبة الانجاز
دعم القضاء. خارج مؤشرات التقييم	

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

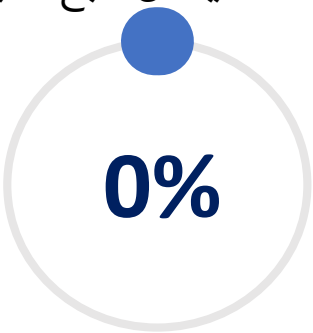

احترام سلطة الهيئات القضائية وتوفير الحماية لها لتقوم بدورها الوطني في التصدي للخارجين عن القانون على المستويات كافة.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

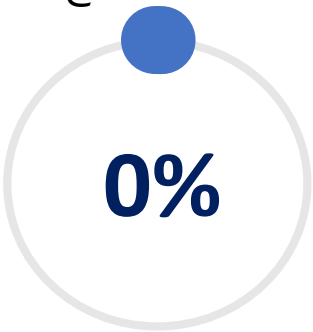

تفعيل تطبيق القوانين والتعليمات الداعمة لاستقلالية السلطة القضائية، ولوائح الدولة بخصوص النظام القضائي، مع مراعات مبدأ الفصل بين السلطات.

غير محدد لا يمكن تتبع تنفيذه

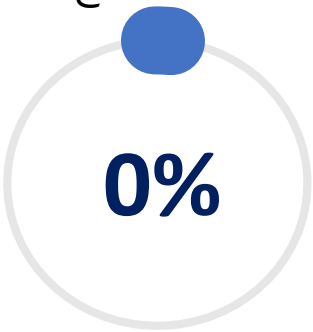

التعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لدعم استقلالية القضاء.

فقرات المنهاج الوزاري	المؤشر الحالي نسبة الانجاز
مطالب الاحتجاجات 0%	

تم ايقاف العمل به

العمل على تشكيل مجلس استشاري شبابي تطوعي، مرتبط بمكتب رئيس الحكومة، يمثل المحافظات العراقية كافة، ويتم التنسيق مع هذا المجلس بشأن الخطوات الحكومية الخاصة في مجال الاصلاح. ويكون لهذا المجلس دور في صياغة اليات دائمة لحماية الحق في التظاهر، وضمان سلميته، واعتباره ممارسة ديمقراطية صحية تعكس وعي شباب العراق والتزامهم بمقتضيات الاصلاح وبسيادة بلدهم وامنه وسلامة شعبه.

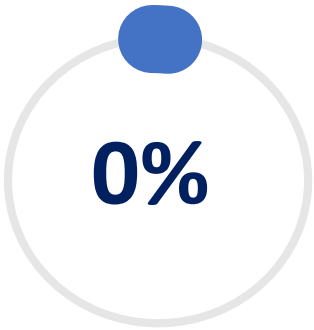

فقرات المنهاج الوزاري	المؤشر الحالي نسبة الانجاز
العلاقة بين الحكومة والاقاليم والمحافظات 17%	

قيد التنفيذ

ستعمل الحكومة الاتحادية بالتعاون مع حكومة اقليم كردستان على معالجة المشاكل العالقة واحترام الاتفاقيات بين الطرفين وفق الدستور، من اجل تحقيق المصالح العليا للبلاد وتوحيد الجهود في جميع المجالات.

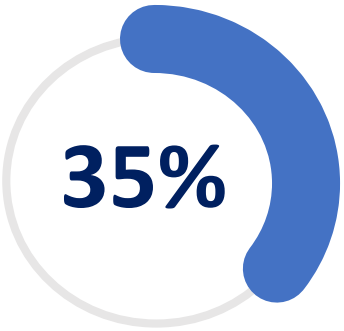

لم ينجز

تعملُ الحكومة مع مجلس النواب على تطوير التشريعات اللازمة لتنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية والمحافظات غير المنتظمة باقليم وفق مبدأ اللامركزية الادارية المعتمد دستوريا، وبما يضمن التوزيع القانوني للصلاحيات ومنع تداخلها.

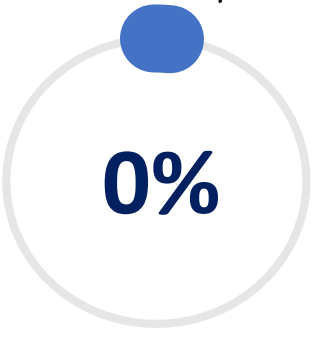

منهجية العمل:

لاغراض احتساب مؤشرات تنفيذ المنهاج الوزاري، تم اعتماد منهجية تقييم نسب انجاز الوعود السياسية المعتمدة في قارة اوربا، والتي بعد تطويرها وتكييفها مع سياقات العمل والاوضاع السياسية باشراف خبراء من شبكة اكشن سي الناشطة في جنوب شرق اوربا، تم تصميم منهجية عمل خاصة بالمشروع، تعد هي الاولى من نوعها في المنطقة العربية.

في هذه المنهجية، تم اعتبار كل فقرات المنهاج الوزاري انها مجموعة من الوعود السياسية التي يتعهد رئيس الوزراء المكلف بتنفيذها عبر كابينته الوزارية ووفق الصلاحيات المخول بها دستوريا اذا ما تم تمرير وزارته في البرلمان.

وتعامل كل فقرة من الفقرات التي يتضمنها المنهاج الوزاري بانها وعد سياسي لانها وعد يطلقه رئيس الوزراء اثناء الترشيح او بعد التكليف وقبل ان يمنحه البرلمان الثقة، بالتالي فان هذه الوعود خاضعة لمجموعة الاشتراطات التي تنطبق على البرامج الانتخابية، ان تكون محددة، ضمن الصلاحيات ولها سقف زمني للتنفيذ. وتضمنت عملية اصدار المؤشرات النهائية المرور بالمراحل التالية:

اولا: تقييم الوعود السياسية في المنهاج الوزاري

حيث قام فريق العمل بدراسة فقرات المنهاج الوزاري واعطاء كل وعد سياسي فيها تصنيفا من ثلاثة مؤشرات، محدد، محدد جزئيا، او غير محدد. ولعمل ذلك يتم تحديد اولا ما هو الهدف او النتيجة النهائية التي يرغب بالوصول لها من تحقيق فقرات المنهاج الوزاري كلا على حدة، ويتم التصنيف كل فقرة منه بانها:

محددة: حين يكون الهدف او النتيجة النهائية واضحة ودقيقة بشكل لا لبس فيه من حيث النوع او الكم او الاطار الزمني للتنفيذ.

محددة جزئيا: يتم تصنيف فقرة في المنهاج الوزاري بانها محددة جزئيا، عندما يتم صياغتها بحيث يمكن افتراض النتيجة المراد تحقيقها ومتى يتم تحقيقها لكنها تحتاج الى اعادة صياغة لتكون اكثر دقة. وفي هذه الحالة يكون الهدف:

- يحتوي على مؤشرات قياس لكنها لا تطابق معايير الدقة والوضوح.
- او يكون الهدف مفتوح لاكثر من تفسير.

ويمكن تتبع تحقيق او انجاز الاهداف المحددة جزئيا الى حد ما، ولكن ينبغي وضع مؤشرات اضافية اكثر وضوحا لنتمكن من تتبع الهدف عند التنفيذ.

غير محدد: يتم اعتبار الوعد السياسي في المنهاج الوزاري غير محدد حينما يصعب تحديد النتيجة المراد تحقيقها ومتى يتم تحقيقها بالكامل. حيث يكون الهدف واسع النطاق ويستخدم مصطلحات او عبارات غامضة او تنفتح على اكثر من تفسير، لذلك يصعب تحديد كيفية انجازه وتحقيقه.

وبشكل عام، فان الوعود السياسية في المنهاج الوزاري يمكن تتبع تفيذها عندما تكون محددة ومحددة جزئيا، ولا يمكن ذلك عندما تكون غير محددة. مع ذلك عمل فريق الرصد على متابعة القرارات والاجراءات ذات الصلة حتى للوعود التي لا يمكن تخمين النتيجة النهائية المرغوب الوصول اليها، لكنها في هذه الحالة تكون قابلة لاكثر من تفسير وبالتالي لا يمكن تقييم الانجاز فيها.

المرحلة الثانية: تقييم مراحل ونسب الانجاز

يتم تصميم مخطط scale لكل وعد سياسي يرفد بالبيانات بشكل مستمر من قبل فريق الرصد لتقييم مراحل الانجاز. ويتم اعتماد اربعة انواع من مصادر المعلومات لتتبع مسار التقدم الذي احرزته الحكومية، ويتم الاعلان عن ذلك عبر مرحلتين زمنيتين؛ فصلية (3 مرات في السنة الواحدة) وسنوية.

المصدر الاول: وهي البيانات الرسمية التي تعلن عنها الحكومة وتتضمن كافة القرارت والاجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء والوزارات والمؤسسات المعنية بتنفيذ الوعد السياسي ويمكن اثباتها من خلال الاطلاع على مستندات رسمية (الوثائق، المخاطبات، ومحاضر الاجتماعات).

المصدر الثاني: الرصد الاعلامي ويقوم فريق العمل بتتبع مصادر المعلومات التي تزودها وسائل الاعلام سواء عبر لقاءات المسؤولين المتلفزة، او التحقيقات الاستقصائية فضلا عن البيانات الرسمية والتصريحات الصحفية.

المصدر الثالث: الاستبيان وهو مجموعة اسئلة ترسل الى المؤسسات المعنية بتنفيذ الوعد الحكومي احيانا بشكل نصف سنوي او عندما يتطلب ذلك، في هذا الاستبيان يطلب من المؤسسة المعنية الاجابة على استفسارات تتعلق بتتبع مسار التنفيذ ويطلب منها تزويدنا بروابط او احيانا وثائق اثباتية. وكثيرا ما يحدث، وبسبب عدم تشريع قانون حق الحصول على المعلومة فان المؤسسات المعنية تمتنع عن الاجابة او الافصاح عن المعلومات رغم ان هذه المعلومات هي حق عام للمواطنين باستثناء تلك المتعلقة بقضايا الامن الوطني.

المصدر الرابع: مصادر خاصة: وهي عندما يقوم فريق العمل بالاعتماد على مصادر للمعلومة عبر التواصل الشخصي مع صناع القرار، او عقد المقابلات او الاجتماعات مع المؤسسات المعنية. في هذه الحالة يتم تسجيل المقابلة وتفريغ بياناتها في مستند يعطى له رقم وتصنيف ليكون قابلا للاعتماد في منهجية الرصد.

تصنيف فقرات المنهاج الوزاري وتحديد نسب الانجاز

المؤشر	نسبة الانجاز	التفسير
بدأ التنفيذ	%25	يتم تصنيف فقرات المنهاج الوزاري بـ بدأ تنفيذها عندما توحي القرارات والاجراءات التي يتخذها مجلس الوزراء بالتالي: . التاكد من ان مجلس الوزراء بحث الفقرة المعنية بالمنهاج واتخذ القرارات والاجراءات اللازمة للتنفيذ. . ان يقع التنفيذ ضمن الصلاحيات القانونية للحكومية . ان يتم احالة التنفيذ الى جهة مختصة . ان يتم الموافقة على متطلبات التنفيذ بضمنها التخصيصات المالية وتقديم التسهيلات
لم يبدأ التنفيذ	%0	عند عدم توفر اي من الشروط الاربعةفي الفقرة اعلاه، حيث لا يتم الحصول على اي مستند يثبت ان مجلس الوزراء وافق متطلبات التنفيذ واحالها الى جهة معنية، او ان يتضح ان التنفيذ يقع خارج صلاحيات الحكومة او اختصاصها،
قيد التنفيذ	%35	تم رصد احالة التنفيذ الى جهة مختصة، وبدء التنفيذ من قبلها وتحقيق بعض الخطوات الملموسة
نصف منجز	%50	وصلت مرحلة التنفيذ من قبل الجهة المختصة الى النصف

غالبا سينجز
%75
وصلت مرحلة التنفيذ من قبل الجهة المختصة الى النصف
لم ينجز
%0
تم البدء ببعض الاجراءات البسيطة ولكن ليس هناك نتيجة او تنفيذ ملموس، وعند تجاوز المدة الزمنية من دون رصد اي خطوات منجزة.
غالبا لن ينجز
%0
بعد انقضاء المدة الزمنية ولم يتم تحقيق الانجاز الكامل
تم رصد نسبة معينة من الانجاز ولكن ما تبقى من الوقت لا يوحي بامكانية انجازه، او ان الخطوات المتبقية لا يمكن انجازها لوجود تحديات او تعقيدات في العمل، او بسبب الاهمال او وجود حالات فساد.
تم الاخلاف به
%0
ما تم انجازه يختلف تماما عما تم الوعد به وادت الاجراءات التنفيذية الى تحقيق شيء مغاير للهدف المحدد
غير محدد: لا خارج مؤشرات التقييم
عندما يكون الهدف او النتيجة النهائية غير محددة وعامة ويصعب تتبع تنفيذها

البيانات الكاملة لرصد مؤشرات تنفيذ المنهاج الوزاري

محور الاولويات

عدد فقرات المحور 10

نسبة الانجاز الكلية: 37.8%

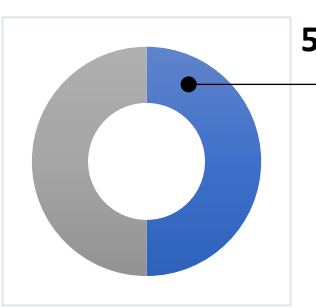

مستقبل تواجد قوات التحالف الدولي

ملف النازحين

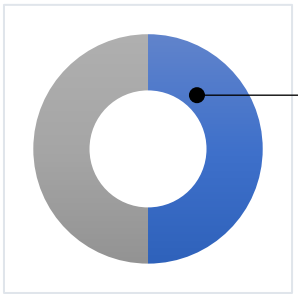

اجراء الانتخابات المبكرة

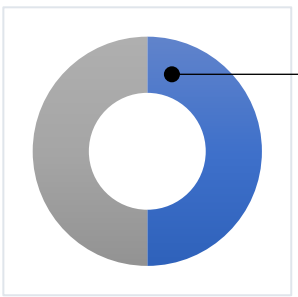

محاربة جائحة كورونا

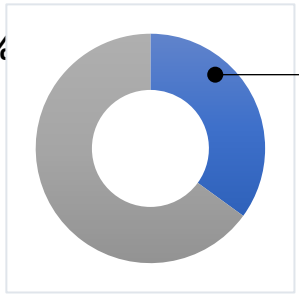

حصر السلاح بيد الدولة

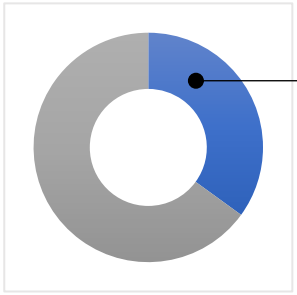

مكافحة الفساد

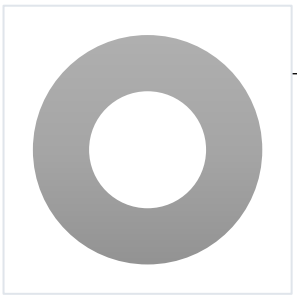

اعداد مشروع قانون موازنة استثنائي

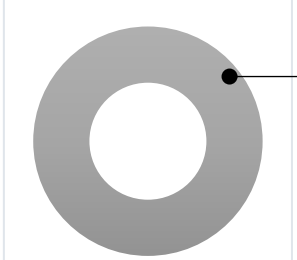

حوار وطني للاستجابة لمطالب المتظاهرين

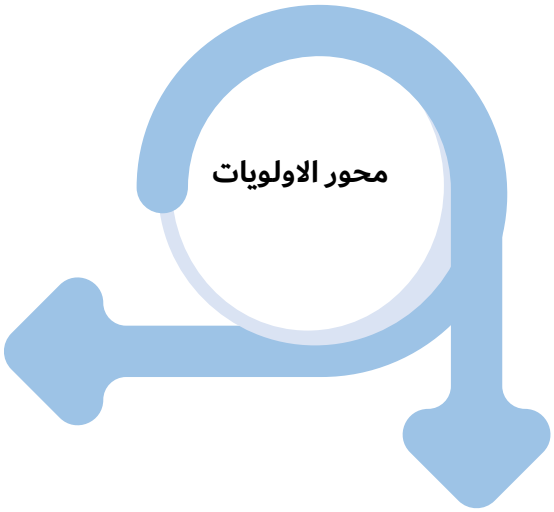

اجراء انتخابات مبكرة بعد استكمال القانون الانتخابي من قبل السلطة التشريعية، ودعم مفوضية الانتخابات، وتطبيق كامل لقانون الاحزاب. وتلتزم الحكومة بتامين المتطلبات المالية واللوجستية والامنية لاجراءات الانتخابات ضمن التوقيتات الزمنية المحددة وبكل نزاهة وشفافية وعدالة في التنافس، ووفقا للمهام المناطة دستوريا وقانونيا بالحكومة.

المبرر: استجابة لمطالب ثورة تشرين والمرجعية العليا في اجراء انتخابات مبكرة خلال مدة زمنية لا تزيد عن سنة

التقييم: نصف منجز ـ 50%

مؤشرات الرصد

يعد مطلب اجراء الانتخابات المبكرة احد مطالب ثورة تشرين، وهو الوعد الذي تعهدت الحكومة في خطاباتها مرارا وتكرارا في انجازه، وانه يمثل الهدف الاكثر اولوية للحكومة الحالية. ولتنفيذ هذا المطلب، اقترحت الحكومة ان تعمل على اكثر من مسار لتنفيذه، وخلال فترة زمنية لا تتجاوز العام. لكن الحكومة وبناء على طلب من المفوضية ارتأت تاجيل الموعد الى شهر تشرين الاول 2021

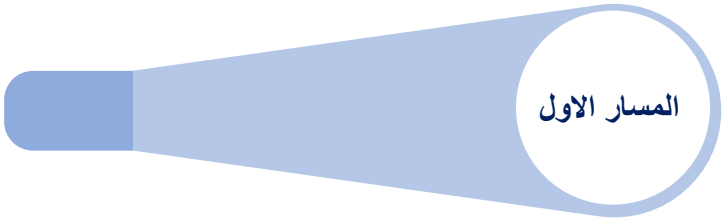

الاعلان عن موعد اجراء الانتخابات، واستكمال قانونها: تم الانجاز مع تاخير في التنفيذ

حدث فريق المرصد مؤشر بدأ التنفيذ لوعد الحكومة باجراء الانتخابات المبكرة، بعد صدور قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة خبراء، وتشكيل اللجنة العليا للامن الانتخابي، للعمل على تذليل العقبات امام اجراء الانتخابات المبكرة ومتابعة اجراءات المفوضية واستعداداتها. وتولى فريق الخبراء مهام عدة منها كتابة التعديلات على قانون الانتخابات وارسالها الى مجلس النواب، التنسيق مع المجتمع الدولي والشبكات المحلية لتعزيز الرقابة على الانتخابات، ومتابعة استعدادات المفوضية لاجراء الانتخابات المبكرة. وسلمت هذه اللجنة تقريرا مفصلا الى رئيس الوزراء في شهر تموز 2020 لم ينشر للرأي العام.

تم تحديث مؤشر الرصد بعد اعلان موعد اجراء الانتخابات المبكرة، في السادس من حزيران 2021، ثم تم تاجيله اربعة اشهر بناء على طلب المفوضية الى العاشر من تشرين الاول 2021.

صادق رئيس الجمهورية على قانون الانتخابات في 5 تشرين الثاني 2020 بعد التصويت عليه في مجلس النواب.

المسار الثاني

دعم المفوضية وتوفير المتطلبات المالية واللوجستية: تم الانجاز مع تاخير في التنفيذ

توفير المتطلبات المالية واللوجستية لمفوضية الانتخابات، بضمنها المصادقة على قانون تمويل نفقات انتخابات مجلس النواب، وشطب ديون مترتبة بذمة المفوضية (7.5 مليار دينار)، والايعاز لكل مؤسسات الدولة بالتعاون مع المفوضية والاستجابة لمتطلباتها بشكل سريع لاسيما هيئة المساءلة والعدالة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. نؤشر انجاز الحكومة هذه المتطلبات لكن مع تاخير لعدة اشهر، حيث ان المفوضية سلمت تقرير الاحتياجات اللوجستية والمالية في 30 تموز 2020، في حين لم يوافق مجلس الوزراء على قانون تمويل الانتخابات ويحيله الى مجلس النواب الا في 17 تشرين الثاني، بسبب غياب السيولة المالية.

سلمت الحكومة عن طريق وزارة الخارجية رسالة الى مجلس الامن في 11 شباط 2021 طلبت فيها توفير الدعم والرقابة الدولية على الانتخابات، وتم استحصال موافقة مجلس الامن بموجب القرار 2476 الصادر في 27 ايار 2021.

المسار الثالث

الامن الانتخابي. قيد التنفيذ: 35%

اعلنت الحكومة عن تنفيذها عدة اجراءات فيما يتعلق بتامين مخازن المفوضية ومراكزها الانتخابية ومراقبة التكنولوجيا المستخدمة في العملية الانتخابية ومنع اختراقها وغيرها من الاجراءات التي تعزز الامن الانتخابي، والتي يتم متابعة العمل عليها عبر اللجنة الامنية العليا للانتخابات، وبالتنسيق مع الاجهزة الامنية. لكن استكمال مؤشر الانجاز يعتمد على ما سيتم رصده حتى موعد اعلان نتائج الانتخابات والمصادقة عليها.

تطبيق كامل لقانون الاحزاب وضمان عدالة التنافس وشفافية الانتخابات: غير منجز: 0%

عمل فريق المرصد على متابعة اداء الحكومة في مسار تعديل وتطبيق قانون الاحزاب وما ينطوي على ذلك من مراقبة المال السياسي، وحظر الكيانات السياسية التي تمتلك او ترتبط بجماعات مسلحة

اتخذت الحكومة قرارا في جلستها الاولى المنعقدة بتاريخ 9 ايار 2020 بتعديل قانون الاحزاب لتعديل الوضع القانوني لعمل الاحزاب على اسس وطنية ديمقراطية، ولكن حتى تاريخ تحديث مؤشر الانجاز لم يتم رصد اي انجاز يذكر بهذا الشأن، كما لم يعلن مجلس النواب استلام مسودة تعديل القانون.

في مجال مراقبة المال السياسي، اصدرت المفوضية اعلانا رسميا بالغاء العمل باللوائح التي تراقب المال السياسي وتنظم الحد الاعلى للانفاق على الحملات الانتخابية، بعد ان كان منصوص عليه في لوائح عمل المفوضية في الانتخابات السابقة. مما يؤشر عدم وجود ضوابط تحكم حدود الانفاق على الحملات الانتخابية والتنافس العادل بين الكيانات السياسية.

كما لم تعلن المفوضية او دائرة الاحزاب عن اليات مراقبة المال السياسي الذي يتم انفاقه على الحملات الانتخابية، وقد اشترطت لوائح المفوضية في الانتخابات السابقة على الكيانات السياسية تسليم تقارير مالية عن حجم انفاقها والزامها بنشرها على مواقع الاحزاب الالكترونية، وان تكون هناك حسابات مصرفية مستقلة للحملات الانتخابية خاضعة لرقابة المفوضية. لم يتم الاعلان حتى تاريخ اصدار هذا التقرير عن اليات مراقبة المال السياسي للاحزاب.

اما في مجال حظر الاحزاب والتنظيمات السياسية التي تمتلك او ترتبط باجنحة مسلحة، فلم يتم رصد اي تقدم محرز في هذا المجال، فمن المعروف ان عدد من الاحزاب السياسية المشخصة بالاسم تملك مجموعات مسلحة او ترتبط بها مجموعات مسلحة، ولديها جناح سياسي يرشح للانتخابات. وبحسب اخر رصد اجراه فريق العمل على قائمة الاحزاب المصادق علي تسجيلها من قبل دائرة الاحزاب، فان هذه الاحزاب مشاركة في تحالفات انتخابية، وترشحت للانتخابات المبكرة المزمع اجراؤها في تشرين الاول 2021. ونتحفظ عن ذكر اسماء هذه الاحزاب او اسماء المجاميع المسلحة التي يشتبه بارتباطها بها.

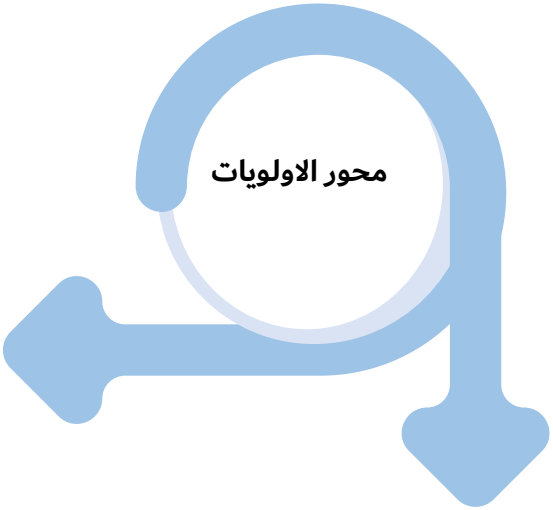

تسخير امكانيات الدولة لمحاربة جائحة كورونا، وبما يشمل دعم خلية الازمة المختصة بهذا الشأن، وتوفير المستلزمات الصحية من ادوية ومعدات واجهزة، والانفتاح على الدعم والخبرة في المجال الدولي، ووضع اسس نظام صحي حديث برؤية مستقبلية.

التبرير: للقضاء على جائحة كوفيد-19 (كورونا) التي اجتاحت العراق نهاية شهر شباط 2020 في ظل ازمة اقتصادية خانقة ونقص في المستلزمات الطبية وضعف المؤسسات المعنية بالقطاع الصحي.

مؤشرات الرصد:

الملخص: واجهت الحكومة العراقية ووزارة الصحة ارباكا شديدا في التعامل مع الازمة والسيطرة عليها، نظرا لعدم توفر سيولة مالية لمواجهة الجائحة، وكون النظام الصحي العراقي يواجه تحديات متراكمة، واتباع الحكومة لسياسات غير مدروسة فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين فرض القيود وتطبيق اجراءات الوقاية، وخفض عدد الاصابات وايقاف انتشار الوباء، ومعالجة التحديات الاقتصادية الناجمة عن الحظر.

وبلغ عدد الاصابات الكلي لمدة عام على عمر هذه الحكومة ما يقارب مليون ومئتين اصابة، واكثر من 16 الف وفاة، وتلقيح قرابة 600 الف مواطن. علما ان الحكومة استلمت مهامها في ظل فرض اجراءات حظر شامل، وكان المجموع النهائي للمصابين في شهر ايار 2020 الذي استملت الحكومة فيها مهامها، ما يقارب 3900 وبمعدل وفاة 4 اشخاص في اليوم الواحدة، ويعود ذلك الى تطبيق شامل لاجراءات الحظر، وتشديد القيود المفروضة في بداية الازمة.

في حين شهدت هذه الفترة ارتفاع حالات الشفاء لاول مرة منذ دخول الجائحة، حتى تجاوز اعداد المصابين وعلى مدى 3 اشهر (تشرين الثاني وكانون الاول 2020، وكانون الثاني 2021).

مر العراق في فترة حكومة السيد الكاظمي بثلاثة مستويات بلغت فيها تاثير الجائحة ذورتها. حيث ارتفع عدد الاصابات الى اعلى مستوى في شهر ايلول وهي الفترة التي تهاونت فيها الحكومة مع فرض اجراءات السلامة وقيود الحظر، ثم انحسرت بعد ذلك نهاية كانون الاول 2020. ارتفع عدد الاصابات ليبلغ ذورته في المرة الثانية في نيسان 2021 بالتزامن مع بدء الحكومة بتوزيع اللقاح، حيث بلغ عدد الاصابات خلال اسبوع واحد (الاسبوع السادس عشر على بدء انتشار الوباء ما يقارب 55 الف اصابة. ومع بدء انتشار متحور دلتا في العراق، اصبح الموقف الوبائي باسوأ مستوياته، حتى وصل عدد الاصابات خلال اسبوع واحد 83 الف اصابة في شهر تموز 2021 وهي الاعلى منذ بدء انتشار الجائحة (وسيتم استثنائها من التقييم النهائي لانها خارج مدة الرصد التي يغطيها التقرير).

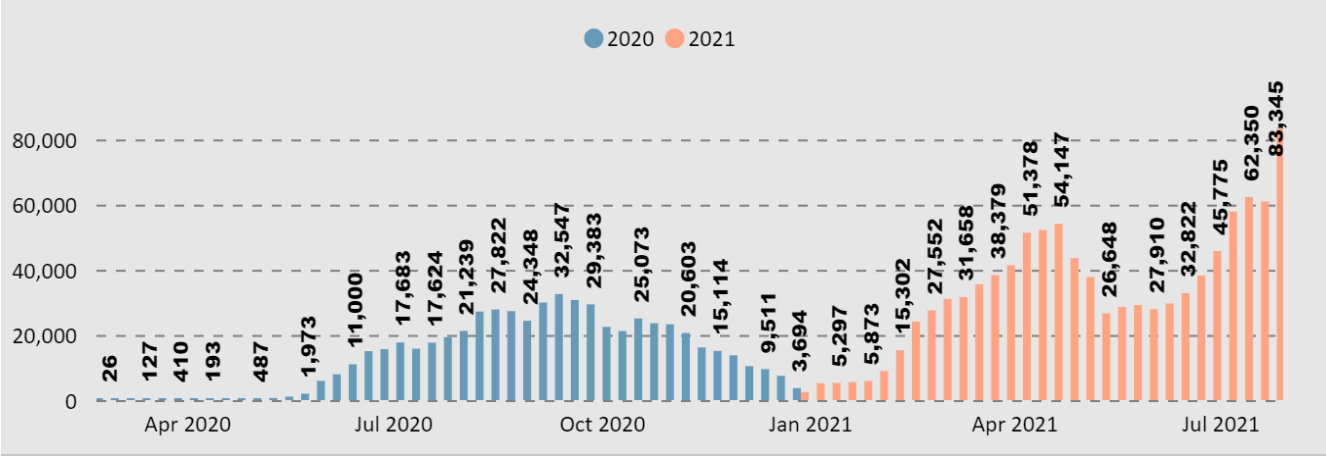

الشهر	المعدل التراكمي الشهري				المعدل اليومي			
	اصابات	شفاء	الوفيات	الملقحين	اصابات	شفاء	الوفيات	الملقحين
ايار 2020	3896	1530	103	0	156	61	4	0
حزيران 2020	42670	21604	1738		1422	720	58	
تموز 2020	75500	62674	2798		2435	2022	58	
اب 2020	110325	89168	2301		3559	2776	74	
ايلول 2020	128047	115595	2139		4268	3853	71	
تشرين الاول 2020	109649	107458	1729		3537	3466	56	
تشرين الثاني 2020	79919	83019	1348		2664	2767	45	
كانون الاول 2020	42742	55167	555		1379	1780	18	
كانون الثاني 2021	24345	54288	234		785	1751	8	
شباط 2021	75853	43802	359		2709	1564	13	
اذار 2021	155435	123629	917	56985	5014	3988	30	1838
نيسان 2021	214275	182486	1142	294695	7143	6083	38	9823
ايار 2021	136153	174410	910	243247	4392	5629	29	7647
المجموع	**1198809**	**1114830**	**16273**	**594927**				

مؤشرات التقييم:

المسار الاول

تسخير امكانيات الدولة لمحاربة جائحة كورونا: هناك ثلاثة مؤشرات اساسية تابعها فريق العمل لرصد تقدم الانجاز المتحقق، اضافة الى تحليل بيانات نسب الاصابات والشفاء والوفيات.

المؤشر الاول: توفير الموارد المالية:

توفير الموارد المالية لوزارة الصحة في مكافحة الجائحة . لم ينجز

توفير المبالغ المالية لشراء اللقاحات . منجز

ويعتبر اهم المؤشرات التي كان من الممكن ان تقلل من نتائج مستوى الاصابات والوفيات وزيادة حالات الشفاء، وفي هذا المؤشر، اخفقت الحكومة بان توفر المبالغ المالية اللازمة لمكافحة الجائحة الى وزارة الصحة بسبب الازمة المالية ولكنها نجحت على متسوى جيد في توفير المبالغ المالية اللازمة لشراء اللقاحات.

وحتى تاريخ تحدث هذا الرصد، تم رصد توفير المبالغ المالية التالية من قبل الحكومة لمكافحة الجائحة حصرا.

- 50 مليار دينار عراقي تم اقرارها لوزارة الصحة من احتياطي الطوارئ حصرا لمكافحة الجائحة
- 100 مليون دولار من محفظة البنك الدولي لشراء اللقاحات

كان هناك قصور كبير من قبل الحكومة في توفير التخصيصات المالية للوزارة من اجل شراء المعدات والاجهزة والمستلزمات الطبية وتطوير البروتوكول العلاجي، في حين اوفت الحكومة بالتزاماتها في توفير الاموال لشراء اللقاح مع تاخير قليل.

زيادة عدد الاسرة والمراكز المخصصة لاستقبال المصابين بالجائحة وتوفير المعدات والاجهزة والمستلزمات الطبية: قيد التنفيذ

لا نملك بيانات كافية لمتابعة التقدم الذي احرزته الحكومة في هذا المسار باستثناء المعلومات التي افصحت عنها الجهات الرسمية وهي:

. اضافة 12 الف سرير في عموم محافظات العراق لمعالجة المصابين بالجائحة ويشمل ذلك الاسرة التي توفيرها في المستشفيات، والكرفانات السريعة التي تم انشاؤها من التبرعات الداخلية والخارجية.

. اضافة اكثر من 13 الف جهاز تنفس اصطناعي وزيادة اعداد المختبرات الى 70 مختبر.

عملت الحكومة ايضا على اكمال بناء مستشفيات توقف العمل فيها في زمن الحكومات السابقة، وتاهيل مستشفيات حالية، ولكن لم نرصد اكمال اي مستشفى تم اعادة العمل على بنائها او تاهيلها ضمن الخطة الحكومية.

. رصد فريق العمل ايضا، وخلال تحقيقات اجراها على مدى عام كامل، نقص كبير في التجهيزات ذات الصلة بمكافحة الجائحة، بضمنها توفير مادة الاوكسجين السائل، مما تسبب في خسائر في الارواح تقدر بالعشرات، ومستلزمات الوقاية للاطباء.

. تطوير البروتوكول العلاجي وتوزيع اللقاح. نصف منجز

لم نرصد في اي من بيانات منظمة الصحة العالمية، شكاوى بشأن بروتوكول العلاج المتبع، ولكن نؤشر تشخيص نقص في العلاج في عدد من المستشفيات.
فيما يتعلق بشراء وتوزيع اللقاح، نجحت الحكومة في دفع المبالغ المالية المخصصة لدخول العراق في مبادرة غافي وضمان حصتها من اللقاحات (استرازينيكا وسينوفارم). فضلا عن توفير مبالغ مالية اضافية لشراء لقاح فايزر. بحسب مؤشرات الرصد، فان العراق بدأ حملة توزيع اللقاح في شهر اذار 2021 (في المرتبة الثانية عشر على مستوى الوطن العربي) متاخرا بذلك عن 12 دولة عربية بدأت توزيع اللقاح في وقت مبكر.

بلغ مجموع من تلقوا اللقاح على الاقل جرعة واحدة حتى تاريخ 31 ايار 2021 حسب اعلام وزارة الصحة 594927 شخص. وبلغ عدد الملقحين حتى تاريخ تحديث هذا الوعد بتاريخ 14 تموز 2021 حسب اعلام وزارة الصحة 1095686 .لم نرصد حدوث شكاوى بعدم توفر اللقاح بحسب الرصد الاعلامي في المراكز الصحية والمستشفيات

المسار الثاني

وضع اسس نظام صحي حديث برؤية مستقبلية. لم ينجز

ركزت الحكومة عملها في هذا المسار على تشريع قانون الضمان الصحي لضمان توفير الخدمات الصحية بكفاءة عالية لكل مواطن. وشرع مجلس النواب قانون الضمان الصحي، النسخة التي اعدتها لجنة الصحة النيابية وليس مشروع القانون الحكومي في الجلسة رقم 17 المنعقدة في 28 تشرين الاول 2020.

محور الاولويات

فرض هيبة الدولة من خلال حصر السلاح بيد المؤسسات الحكومية والعسكرية وفرض التزام الجميع بالقانون والخضوع لاحكامه.

التبرير: لاخضاع اي جهات او قوى لسلطة القانون وضمن السياقات رافقت اندلاع ثورة تشرين

مسلحة تنشط خارج الاطار الرسمي للدولة العسكرية لاسيما بعد الخروقات الامنية التي واستهداف المقرات والبعثات الدبلوماسية

التقييم النهائي: قيد التنفيذ

رغم ان التفسير المنطقي لهذا الوعد يتضمن مواجهة الجماعات المسلحة التي تنشط خارج الدولة والتي وجهت لها اتهامات بقتل وخطف المتظاهرين والناشطين، واستهداف البعثات الدبلوماسية والقواعد العسكرية الاجنبية. لكن الحكومة فسرت وعدها بان السلاح المنفلت يقع في اربع مسارات ويمشل فضلا عن سلاح المجموعات المسلحة خارج اطار الدولة، سلاح بعض العشائر، والجريمة المنظمة، والارهاب.

مكافحة الارهاب: نصف منجز 50%

حققت الحكومة في هذا الملف تقدما ملحوظا عبر تكثيف حملاتها ضد بقايا الارهاب في محافظات صلاح الدين وديالى وكركوك وعبر القيام بعمليات نوعية، واربع حملات عسكرية نفذت من قبل جهاز مكافحة الارهاب والجيش العراقي والحشد الشعبي. نتائج هذه الحملات اعلن عنها في وسائل الاعلام من قبل الجهات الرسمية الحكومية، وكان من ضمنها اعتقال شخصيات مهمة في تنظيم داعش الارهابي. لكن الوضع الامني في العراق مازال يشهد خروقات امنية وهجمات ارهابية بين فترة واخرى.

الجماعات المسلحة خارج سيطرة الدولة. لم ينجز 0%

يمثل هذا الملف المطلب الابرز للاحتجاجات، ويتضمن القاء القبض على الجماعات المسلحة التي تنشط خارج اطار الدولة ومسؤولة عن ملف اغتيالات وخطف الناشطين، واستهداف البعثات الدبلوماسية والقواعد العسكرية الامريكية، وعمليات اخرى توصف بانها ذات طابع ارهابي. ولم تعلن الحكومة سوى قدر ضئيل جدا من المعلومات حول ما انجزته فيما يتعلق بهذا الملف، وشهدت الفترة من 7 ايار 2020 الى 31 ايار 2021 ما لايقل عن 25 محاولة اغتيال راح ضحيتها 10 ناشطين تم اغتيالهم من قبل مسلحين مجهولين بحسب تقرير منظمة العفو الدولية. فضلا عن حدوث 53 استهداف للقواعد العسكرية الاجنبية وبضمنها مقر السفارة الامريكية في المنطقة الخضراء.

الجريمة المنظمة: قيد التنفيذ 35%

رصد فريق العمل، بدء استلام وزارة الداخلية ملف مكافحة الجريمة المنظمة، والقيام بعمليات متعددة لمكافحة جرائم مختلفة اهمها تجارة المخدرات، وفي عدة محافظات عراقية، بضمنها محافظات كانت خارج السيطرة الامنية الحكومية ابان الاحتجاجات. تم اعلان نتائج عن اعداد المعقتلين وعصابات الجريمة المنظمة التي تم القاء القبض عليها من قبل الجهات الرسمية الحكومية، لكنها مقارنة بحجم الجرائم المنتشرة في مختلف المحافظات العراقية لا تؤشر نسبة نهائية بالانجاز. قيد المرصد مؤشر انجاز هذا الوعد بقيد التنفيذ بعد التاكد من احالة هذا الملف الى وزارة الداخلية، واستلامها مهامها بشكل كامل في مكافحة الجريمة المنظمة، ورصد تقدم ملحوظ في القاء القبض على عصابات الجريمة المنظمة للمدة من 7 ايار 2020 الى 31 ايار 2021، وبحسب التقرير الحكومي بلغ عدد من القي القبض عليهم قرابة 2500 مطلوبا، فضلا عن 229 حالة ضبط مخدرات.

وشهد هذا الملف حدوث خروقات امنية كبيرة منها اقتحام المنطقة الخضراء على خلفية اعتقال قيادات في فصائل مسلحة، الاولى في السادس والعشرين من شهر حزيران 2020 بعد ان داهمت قوة من جهاز مكافحة الارهاب مقر احد الفصائل واعتقلت من فيه على خلفية اطلاق صواريخ تستهدف البعثات الدبلوماسية. والثانية في السابع والعشرين من شهر ايار 2021 وبعد اعتقال قوة امنية مشتركة قيادي في الحشد الشعبي ومدير عمليات الانبار "قاسم مصلح" على خلفية اتهامه باغتيال الناشط ايهاب الوزني. شكلت هذه الهجمات تهديدا للسيادة العراقية وتحديا كبيرا امام رئيس الوزراء في حفظ هيبة الدولة.

ومن الملاحظات المهمة التي تتعلق بتحليلنا لتقرير الاداء الحكومي والذي اعده قسم التواصل الاستراتيجي في مكتب رئاسة الوزراء هو ذكر ارقام تفصيلية لعدد الجرائم، والمتهمين الذين القي القبض عليهم فيما يتعلق بمختلف الجرائم، باستثناء تلك التي تتعلق بجرائم

اما بحسب رصدنا للاعلام الرسمي الحكومي، فلم يتم الاعلان سوى عن حالات الاعتقال التالية فيما يتعلق بها الملف:

. اعتقال 5 حراس من حمايات مقر ثأر الله في البصرة بعد فتحهم النار على المتظاهرين تم الافراج عن ثلاثة منهم لعدم كفاية الادلة ،ومازال اثنين اخرين قيد الاحتجاز بانتظار احالتهم الى محكمة جنايات البصرة.

. القاء القبض على عصابة الموت في البصرة والمتهمة باغتيال ناشطين اثناء الاحتجاجات بضمنهم اثنين من الاعلاميين.

القاء القبض على قاسم مصلح مدير عمليات الحشد الشعبي في محافظة الانبار مع اثنين اخرين من معاونيه على خلفية اتهامهم باغتيال الناشط ايهاب الوزني. وتم الافراج عن "قاسم مصلح" لعدم كفاية الادلة.

مكافحة سلاح العشائر: بدءا التنفيذ 25%

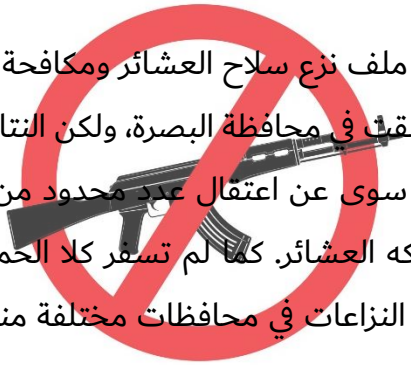

نؤكد بدء وزارة الداخلية استلامها ملف نزع سلاح العشائر ومكافحة النزاعات العشائرية وذلك بعد القيام بحملتين لنزع سلاح العشائر انطلقت في محافظة البصرة، ولكن النتائج المعلنة الرسمية بموجب البيانات الحكومة لم تسفر هذه الحملات سوى عن اعتقال عدد محدود من المتهمين، ومصادر اسلحة محدودة مقارنة بحجم السلاح الذي تمتلكه العشائر. كما لم تسفر كلا الحملتين عن ايقاف النزاعات العشائرية ورصد فريق العمل استمرار هذه النزاعات في محافظات مختلفة منها محافظات، البصرة، وميسان، وذي وقار وحتى في العاصمة بغداد.

محور الاولويات

اعداد مشروع قانون موازنة استثنائي يعمل حال اقراره من مجلس النواب على التعامل مع الازمة الاقتصادية الحالية، وتداعيات انهيار اسعار النفط، وتراعي الدولة من خلال قانون الموازنة كل المواطنين وتهتم بالمحافظات كافة، المحافظات الجنوبية المحرومة، والمحافظات التي تعرضت للدمار بسبب تنظم داعش، واقليم كردستان، والاهتمام بتنويع مصادر الدخل.

التبرير: لمعالجة تداعيات الازمة المالية التي اضرت بالعراق بعد انهيار اسعار النفط وغياب مصادر الدخل البديلة عن النفط

التقييم النهائي: قيد التنفيذ

0%

التفسير: انجاز مشروع قانون موازنة عام 2020 كمشروع استثنائي يتجاوز التحديات التي رافقت تشكيل الحكومة المتمثلة بانهيار اسعار النفط مما تسبب بعجز كبير في الموازنة، حيث ان مجموع الواردات لم يعد حتى كافيا لدفع رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين والمشمولين بالرعاية الاجتماعية.

التقييم:

اخفقت الحكومة بشكل كبير في تنفيذ هذا الملف، وغيرت بعد ذلك تفسيرها الى ان المقصود بالموازنة هو مشروع القانون لعام 2021، نظرا لكون الوقت المتبقي لانجاز موازنة 2020 غير كافي. وهذا الامر غير صحيح ايضا بناء على رصدنا لاجراءات تنفيذ هذه الفقرة. فقد صدر قرار عن مجلس الوزراء في الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 12 ايار 2020، ينص على الاسراع بانجاز مشروع قانون موازنة عام 2020 .

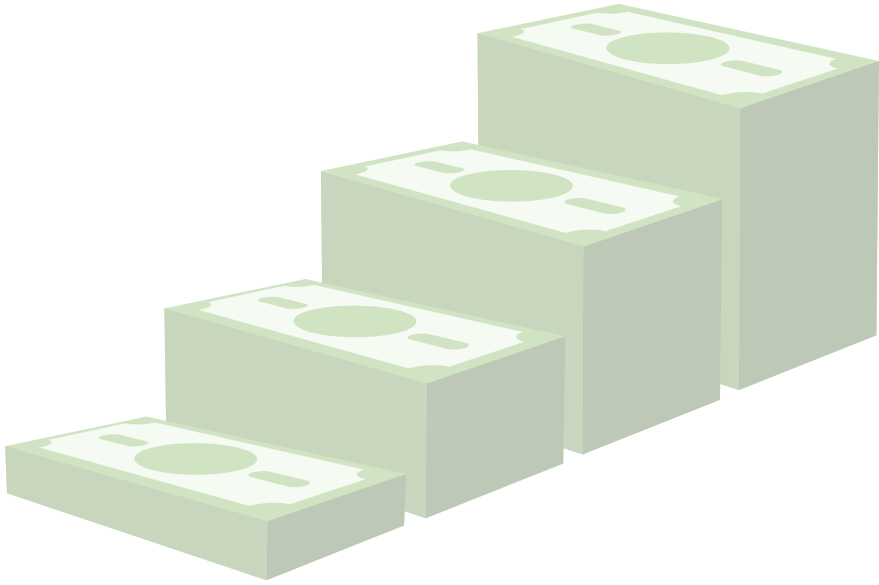

وفي 14 ايلول 2020، عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية صوت فيها على مشروع قانون الموازنة لعام 2020 وارسلها الى مجلس النواب في 20 ايلول، لكن الحكومة سحبت المشروع في اليوم التالي من المجلس النيابي بحجة اجراء تعديلات على القانون.

نهاية شهر ايلول سربت نسخة عن مشروع القانون الذي سحبته الحكومة واتضح انه لم يكن سوى بيان ما انفقته الحكومة في الاشهر الماضية وحجم الواردات، مع طلب باقتراض مبلغ مالي لتسديد رواتب الموظفين لما تبقى من العام. بحسب النسخة المسربة ايضا بلغ العجز المخطط لعام 2020 حوالي 80 ترليون دينار عراقي وحجم النفقات 140 ترليون دينار .

تم سداد عجز موازنة 2020 من خلال الاقتراض وبعد ان قدمت الحكومة قانوني "الاقتراض المحلي والخارجي" و"تمويل العجز المالي" الى مجلس النواب، والذي بموجبه تم السماح للحكومة باقتراض مبلغ قدره 5 مليار دولار و 27 ترليون دينار عراقي، دفعت معظمها لسداد مستحقات الموظفين .

لم تقدم الحكومة بعد ذلك مشروع القانون لعام 2020، ولم يجري سداد العجز بطرق بديلة، واثرت الازمة الاقتصادية بشكل كبير على تخصيص الاموال لمكافحة جائحة كورونا كما انها اوقفت معظم المشاريع الاستثمارية لعام 2020 باستثناء تلك التي تم تمويلها من قروض قديمة او جديدة.

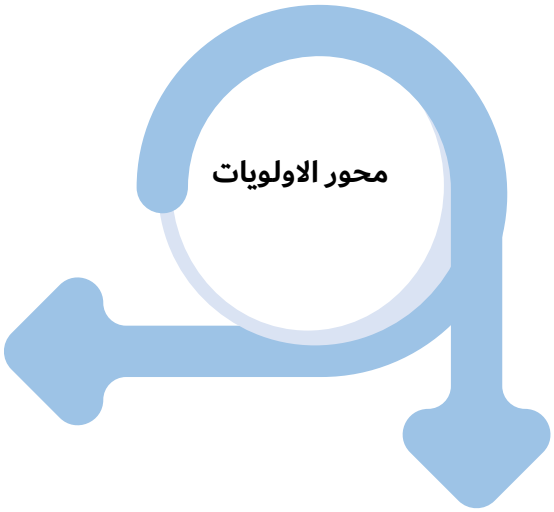

فتح حوار وطني مسؤول وصريح مع فئات المجتمع العراقي المختلفة بهدف الاصغاء الى مطالب حركة الاحتجاج السلمي، وتطبيق اولوياتها الوطنية، والشروع بحملة شاملة للتقصي والمساءلة بشان احداث العنف التي رافقت الاحتجاجات، وتطبيق العدالة بحق المتورطين بالدم العراقي، والعمل على الاهتمام بعوائل الشهداء، والتكفل بمعالجة الجرحى

التبرير: الاستجابة لمطالب الاحتجاجات التي اندلعت في الاول من تشرين الاول 2019 واهمها القصاص من قتلة المتظاهرين والذي مارسوا اعمال الخطف والاعتداء وتعويض المتضررين.

التقييم النهائي: لم ينجز

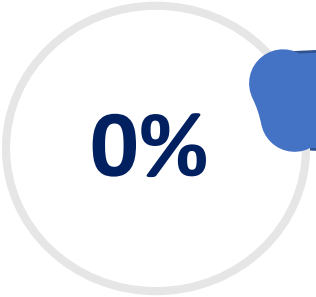

. الحوار الوطني: لم ينجز

اطلقت الحكومة دعوة لاجراء حوار صريح بين كافة فئات المجتمع سواء كانت سياسية او احتجاجية، بضمنها حتى الجهات التي يشبه بارتكابها جرائم بحق المحتجين. لكن بعض الاطراف الاساسية المختلفة المشمولة بالحوار رفضت المشاركة.

اجرت الحكومة حوارات ضمنة داخلية بعد اندلاع ازمات مختلفة في محافظات بابل، البصرة، وذي قار، مع مجموعات احتجاجية بهدف الاصغاء الى مطالبهم، واقتصرت هذه الحوارات على هذه المجموعات ولم يشمل كافة فئات المجتمع.

حملة التقصي والمساءلة وتطبيق العدالة: لم ينجز 0%

تعويض عوائل الشهداء والتكفل بمعالجة الجرحى:

رغم كونه اهم مطالب الاحتجاجات التي تعهد السيد رئيس مجلس الوزراء بتنفيذها، لكن يعد من بين اسوأ الملفات التي عملت عليها الحكومة. حيث اطالت الحكومة السقف الزمني للعمل على هذا الوعد، وهو ذو اولوية ملحة، وحتى تاريخ تحديث مؤشرات الرصد في هذا التقرير في الحادي والثلاثين من ايار 2021 لم نرصد سوى تحقيق انجازات ضئيلة للغاية.

ويعد مؤشري عدد من القت الحكومة القبض عليهم من المتهمين بقتل المتظاهرين، وعدد العوائل التي تم تعويضها او معالجتها مؤشرا نهائيا لقياس نسبة الانجاز بصرف النظر عن الاجراءات التي اتبعتها الحكومة والتي اتخذت وقتا طويلا للغاية.

التفسير الحكومي:

فسرت الحكومة تعهدها بانجاز هذا الوعد بان تقوم اولا بتشكيل لجنة لاحصاء عدد شهداء الاحتجاجات بشكل دقيق على اعتبار انها لن تكون قادرة على البدء بالتحقيق ما لم يتم التاكد ممن المسجلين فعليا انهم راحو ضحية اعمال العنف التي رافقت الاحتجاجات.

النتائج:

ولهذا الغرض شكلت لجنة برئاسة المستشار د. هشام داود لعمل هذه الاحصائية واعلنت عن نتائجها في 30 تموز 2020. ثم توسعت اعمال هذه اللجنة لتشمل تسجيل عدد الجرحى والمصابين اثناء الاحتجاجات الامر الذي جعلها تستغرق وقتا اطول، وقررت الحكومة ان الخطوة التالية هي تعويض عوائل الشهداء ومعالجة الجرحى.

ورغم تصريح مؤسسة الشهداء بانها انجزت ما نسبته 90% من المعاملات من مجموع 500 معاملة لشهداء الاحتجاجات، لم نرصد سوى توزيع عدد قليل من المستحقات لا يتجاوز 10% لعوائل الشهداء وحتى تاريخ تحديث هذا الرصد لم تعلن مؤسسة الشهداء عن العدد النهائي الذي استلموا تعويضاتهم او رواتبهم فعليا.

يؤكد هذا الامر، ما ذكره تقرير بعثة اليونامي الاخير "تطورات التظاهرات في العراق" الصادر في ايار 2021، انها خاطبت دائرة ضحايا الارهاب في مؤسسة الشهداء لطلب معلومات مفصلة عن التعويضات المدفوعة للذين قتلوا او اختطفوا او اصيبوا خلال الاحتجاجات، ولم ترد مؤسسة الشهداء على هذا الطلب حتى تاريخ صدور تقرير البعثة. ومن بين ما يقارب 50 اسرة التقت بها البعثة لم ترصد سوى 3 عوائل تلقت اموالا من المؤسسة.

ورغم تسيير الحكومة ثلاثة رحلات علاجية لمن اصيبوا اثناء الاحتجاجات، لم تعلن الحكومة بشكل رسمي حتى الان قائمة الجرحى، او حتى اسماء الذين تم علاجهم خارج العراق، علما ان عدد الجرحى بلغ ما يقارب 20 الف جريح.

تقصي الحقائق بشان اعمال العنف التي رافقت الاحتجاجات وتطبيق العدالة. لم ينجز 0%

ولم تشكل لجنة تقصي الحقائق المعنية بالتحقيق في اعمال العنف التي رافقت الاحتجاجات الا بعد انتهاء اعمال اللجنة السابقة، وبعد صدور الامر الديواني رقم 293 بتاريخ 18 تشرين الاول 2021 اي بعد مرور اكثر من 5 اشهر على استلام الحكومة مهامها رسميا. ومنذ تشكيلها ولغاية تحديث هذا الرصد لم يتم الاعلان عن اي من النتائج التي توصلت لها اللجنة.

بحسب ما افاد تقرير بعثة اليونامي الصادر في ايار 2021، وفي اجابة مجلس القضاء على طلب البعثة بشان الحصول على معلومات التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم المرتكبة بحق المتظاهرين[3] افاد مجلس القضاء الاعلى في اجابته انه تم رفع 8163 قضية تتعلق بجرائم مزعومة مرتبطة بالمظاهرات الى محاكم التحقيق في الفترة من 1 تشرين الاول 2019 لغاية 31 اذار 2021. وبحسب احصائيات مجلس القضاء 3897 قضية منها مازالت قيد التحقيق رغم مرور اكثر ما يقارب العامين على اندلاع الاحتجاجات، و 783 احيلت الى محاكم جنائية ومختصة، و 37 قضية منها برأت او غرمت، 345 افراج مشروط، و1122 قضية اغلقت. ومن الواضح ان هذه القضايا بضمنها تلك المرفوعة على المتظاهرين سواء بتهمة احراق الاطارات او الابنية الحكومية، بالتالي لم يميز التقرير بين القضايا المرفوعة بحق المتورطين بقتل المتظاهرين وبين القضايا المرفوعة على المتظاهرين انفسهم. والعديد من هذه القضايا بحسب التقرير، ووفق ما رصدته بعثة اليونامي تم نسبها الى جناة مجهولين.

ووثق فريق العمل، انه حتى تاريخ تحديث هذا الرصد، فان نتائج عدد عوائل الشهداء الذين استلموا التعويضات، وعدد الجرحى الذين تم علاجهم، ونتائج التحقيق الذي تجريه لجنة تقصي الحقائق، كلها غير معلومة وغير منجزة، بالرغم من احراز الحكومة بعض الخطوات بهذا الشأن.

(3)تقرير "تطورات التظاهرات في العراق"، صادر عن بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق - يونامي - ص 13

محور الاولويات

يعد ملف مكافحة الفساد من ضمن اولويات الحكومة عبر الاعتماد على الاليات القانونية والخطوات العملية لضمان الحفاظ على المال العام ومحاسبة المفسدين، واسترداد المال العام المسروق داخل العراق وخارجه

التقييم النهائي: قيد التنفيذ

35%

بدأ تنفيذ وعد الحكومة لمكافحة الفساد عبر اتخاذ رئيس مجلس الوزراء قرارا في الثامن من اب 2020 بتشكيل لجنة دائمة للتحقيق في قضايا الفساد والجرائم الهامة برئاسة الفريق الحقوقي جواد ابو رغيف وعضوية ممثلين عن هيئة النزاهة وجهاز المخابرات الوطني وجهاز الامن الوطني.

حدث فريق المرصد مؤشر الانجاز بـ قيد التنفيذ بعد رصد بدء اللجنة اعمالها بالتحقيق في عدد من جرائم الفساد واعتقال عدد من المسؤولين المتهمين بضمنهم مدير التقاعد العامة السابق ومدير شركة كي كارد وعدد من المدراء العاملين في المصارف. بحسب الاعلام الحكومي فان هناك 20 شخصية رفيعة المستوى القي القبض عليها بتهم تتعلق بفساد لكن العدد النهائي للقضايا التي تعمل عليها اللجنة او المتهمين لم تفصح عنه الحكومة حتى الان.

وسيتم تغطية هذا الملف على نحو موسع في القسم المخصص لمكافحة الفساد في المحور الخامس من المنهاج الوزاري.

محور الاولويات

توفير كل الامكانيات اللازمة لعودة النازحين الى ديارهم وغلق ملف النزوح

التبرير: لانهاء ازمة النازحين وضمان ظروف امنة لعودتهم الى مناطقهم التي تم تحريرها من الارهاب

التفسير: اعادة كافة العوائل النازحة والتي تقطن المخيمات سواء في اقليم كردستان او في المحافظات الاخرى، وصرف منحة الطوارئ لهم، والاستمرار بتقديم سلة غذائية لهم لمدة لا تزيد عن سنة بعد عودتهم.

50%

التقييم النهائي: نصف منجز .

بدء التنفيذ

تم احالة هذا الوعد الى وزارة الهجرة والمهجرين، التي اعدت خطة عودة النازحين (صادق عليها مجلس الوزراء في شهر تموز 2020) والتي بموجبها تم دمج بعض المخيمات واعادة بعض العوائل النازحة الى مناطق سكناهم الاصلية. وخطة "الطوارئ لاعادة النازحين" والتي بموجبها تم العمل على اعادة كافة العوائل النازحة الى مناطقهم.

حدث فريق المرصد مؤشر الانجاز بـ قيد التنفيذ بعد اعلان الجهات الرسمية بقاء 6 مخيمات فقط تأوي بحدود 7 الاف عائلة نازحة واعادة ما يقارب 23 الف نازح خلال 5 اشهر من بدء تنفيذ الخطة الحكومية من مجموع النازحين البالغين 60 الف عائلة. حتى تاريخ 12 كانون الاول 2020 استطاعت وزارة الهجرة اغلاق جميع مخيمات النازحين في بغداد، كربلاء، ديالى وصلاح الدين.

تم التاكد من توزيع منحة الطوارئ لـ 5400 عائلة فقط من مجموع 23 الف عائلة تم اعادتها من مخيمات النزوح الى مناطق سكناهم الاصلية. اطلقت المنحة على دفعتين الاولى في 29 ايلول لـ 2600 عائلة والثانية في 10 تشرين الثاني لـ 2500 عائلة ايضا. وبحسب تصريحات رسمية لوزيرة الهجرة والمهجرين فان بقية الدفعات سيتم اطلاقها قريبا نهاية عام 2020 وفي مطلع العام 2021 بعد اقرار موازنة..

لم نؤشر عودة المتبقي من العوائل النازحة في مخيمات اقليم كردستان البالغة بحدود 30 الف عائلة تقطن 16 مخيما.

المحور الثاني: قطاع الامن

عدد فقرات المحور 6

نسبة الانجاز الكلية:

%45

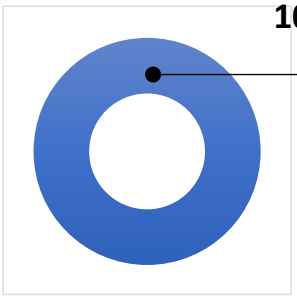

سحب الجيش من المدن

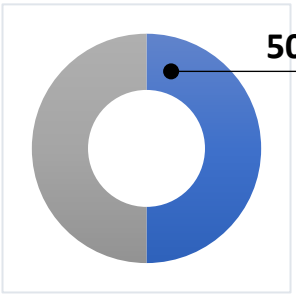

حماية الامن الداخلي

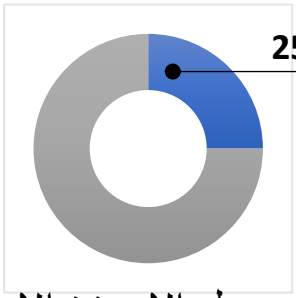

تنظيم عمل الاجهزة الامنية

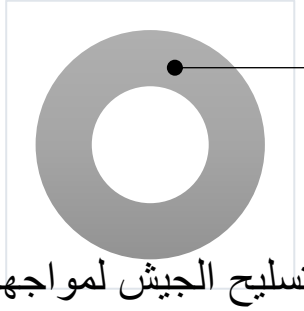

تسليح الجيش لمواجهة الارهاب

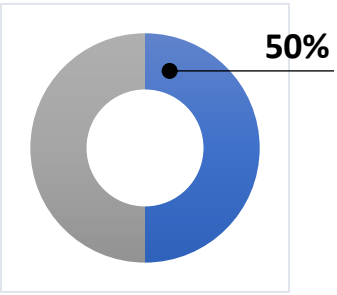

اسناد الاجهزة الامنية لتأدية مهامها

محور قطاع الامن:

واجب جيش العراق، حماية حدود الوطن وحفظ سيادته وحماية العملية الديمقراطية، ولا يتدخل في المناطق المدنية الا بموجب اوامر استثنائية من القائد العام للقوات المسلحة، وللضرورات الامنية القصوى، حسب حاجة كل محافظة وظروفها، ويتم دعم الجيش بصنوفه كافة، بالاسلحة و التدريب والتاهيل اللازم

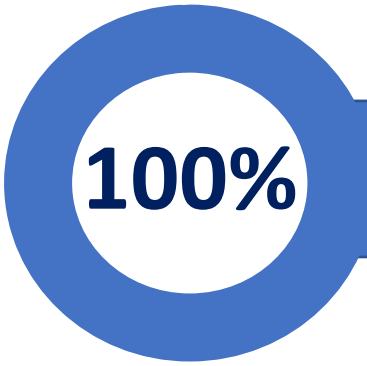

التقييم النهائي: نصف منجز .

للفترة من 7 ايار 2020 ولغاية 31 ايار 2021 لم نرصد اي تدخل لقوات الجيش في المناطق المدنية من دون علم او اصدار اوامر من قبل القائد العام للقوات المسلحة.

تم تسجيل تدخل الجيش باوامر استثنائية من قبل رئيس الوزراء في عدد من الحالات هي:

- في 26 من حزيران 2020 اعتقلت قوة من جهاز مكافحة الارهاب 13 شخصا بتهمة استهداف البعثات الدبلوماسية والقواعد العسكرية الاجنبية، بعد ان داهمت مقر احدى الفصائل العراقية في منطقة البوعيثة. وتصنف الحكومة العراقية الهجمات من هذا النوع بانها ارهابية، الامر الذي يبرر تدخل قوات من الجيش.
- في 21 ايلول 2020 تدخلت قوة من مكافحة الارهاب في محافظة ذي قار بامر من رئيس الوزراء لتحرير الناشط سجاد العراقي الذي تم اختطافه ولم تتمكن القوة من تحريره وهو في عداد المفقودين حتى الان.

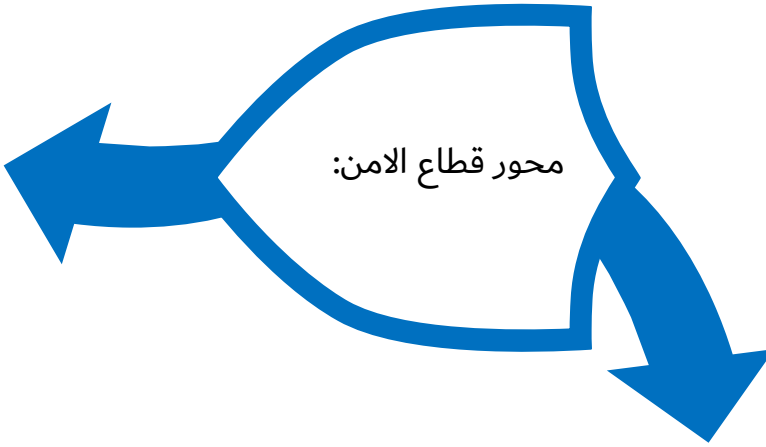

تتولى وزارة الداخلية عبر تشـــكيلاتها الامنية المختلفة مهمة حماية الامن الداخلي والســـلم الاهلي وســـيادة القانون وحماية حقوق الانسان وحرياته المنصوص عليها دستوريا. ويتم تنظيم منتسبيها وكوادرها واليات عملها وتسـليحها وتاهيلها وتدريبها للقيام بمهامها وفق معايير المهنة والانضباط واحترام حقوق الانسان.

التبرير: بعد اندلاع ثورة تشرين فقدت التشكيلات الامنية التابعة لوزارة الداخلية سيطرتها على الوضع الامني في بعض المحافظات ولم تستطع توفير الحماية للمتظاهرين، ووجهت لها اتهامات بقتل المتظاهرين واعتقالهم من دون اوامر قضائية

التفسير:

تفسر الحكومة عملها في هذا المحور على انجاز مهمة اساسية وهي استلام ملف الامن الداخلي من قبل وزارة الداخلية وادارة هذا الملف وفق معايير حقوق الانسان والانضباط العالي لاسميا بعد انفلات الوضع الامني في عدد من المحافظات بعد اندلاع الاحتجاجات، على ان يتم دعم كوادر الوزارة من حيث التدريب، والتسليح والكوادر والاليات.

التقييم:

حتى تاريخ 31 ايار 2021 رصدنا استلام الملف الامني بشكل جزئي من قبل وزارة الداخلية، مع تاشير غياب لدور الوزارة في الاستجابة لخروقات امنية تتعلق بتهديد واختطاف واغتيال الناشطين، والقاء القبض على المجموعات التي تستهدف البعثات الدبلوماسية والقواعد العسكرية الاجنبية

المهام المناطة بوزارة الداخلية:

01 مكافحة السلاح المنفلت

النتيجة النهائية:
لم نرصد اي معلومات بهذا الشان
صدرت من وزارة الداخلية

02 مكافحة عصابات الجريمة المنظمة والمخدرات

النتيجة النهائية:
تم استلام هذا الملف بالكامل من
قبل وزارة الداخلية

03 السيطرة على ملف النزاعات العشائرية

النتيجة النهائية:
تم استلام هذا الملف بالكامل من
قبل وزارة الداخلية

04 تدريب قوات لمكافحة الشغب ومؤهلة للتعامل
مع الاحتجاجات

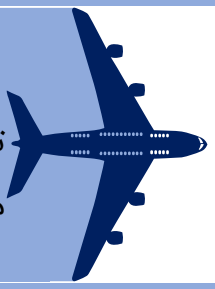

النتيجة النهائية:
تم استلام الملف من قبل وزارة
الداخلية

05 كشف مصير المخطوفين والمغيبين وايقاف
استهداف الناشطين والمتظاهرين

النتيجة النهائية:
لا توجد معلومات تم الاعلان عنها
من قبل وزارة الداخلية بهذا الشان

وفي مجال تادية وزارة الداخلية لهذه المهام المناطة بها، تم رصد خروقات حصلت خلال عملية تامين اماكن اعتصام المشاركين في الاحتجاجات والتي سقط ضيحتها شهداء وجرحى، وتسجيل شكاوى بشان سوء معاملة سجناء او متهمين.

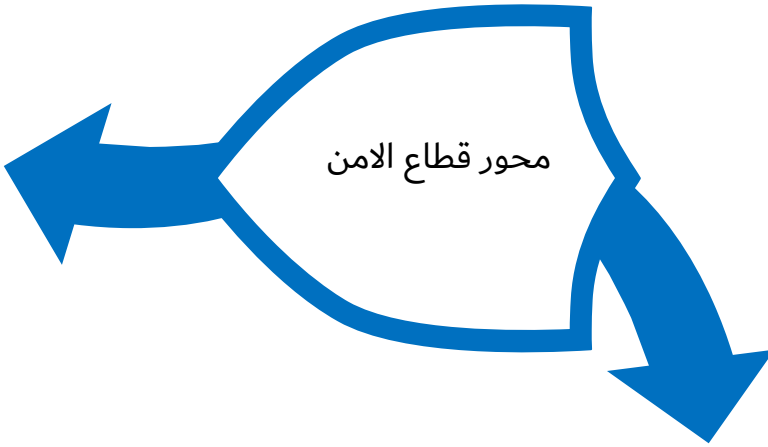

تستمر الاجهزة الامنية (جهاز المخابرات الوطني) و(جهاز الامن الوطني) و(جهاز مكافحة الارهاب) و(هيئة الحشد الشعبي) باداء مهامها حسب الاختصاص والقوانين النافذة، وترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة

التبرير: احال رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي قائد جهاز مكافحة الارهاب الى امرة وزارة الدفاع ولم تلتزم عدد من فصائل الحشد الشعبي باوامره وقامت باستهداف السفارة الامريكية في بغداد وعدد من القواعد العسكرية الامريكية

اصدر رئيس الوزراء قرارا في اولى جلسات مجلس الوزراء المنعقدة في التاسع من ايار 2020 باعادة الفريق عبد الوهاب الساعدي الى جهاز مكافحة الارهاب وترقيته مديرا للجهاز بعد ان تم نقله في زمن رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي. وقام الجهاز بالمشاركة في حملتين لمكافحة بقايا داعش في اربع محافظات هي (ديالى، كركوك، نينوى، الانبار). عملية ابطال العراق انطلقت في حزيران 2020، وعملية الوعد الصادق انطلقت في ايلول 2020 .

الاجهزة المذكورة في هذا الوعد مستمرة بعملها ولم نرصد اي قرار او تدخلات من قبل الحكومة لايقاف عملها او تعطيلها .

ارتباط هذه الاجهزة بالقائد العام للقوات المسلحة: تم رصد بعض الحوادث التي قامت فيها اجهزة امنية بتجاوز اوامر رئيس الوزراء، بضمنها بعض الفصائل المنضوية ضمن مؤسسة الحشد الشعبي. تمثلت هذه الحوادث بعدم اعتقال مطلوبين (متهمين باستهداف البعثات والقواعد العسكرية)، عدم اطاعة اوامر رئيس الوزراء والسماح لجهات مسلحة اقتحام المنطقة الخضراء في حادثتين منفصلتين.

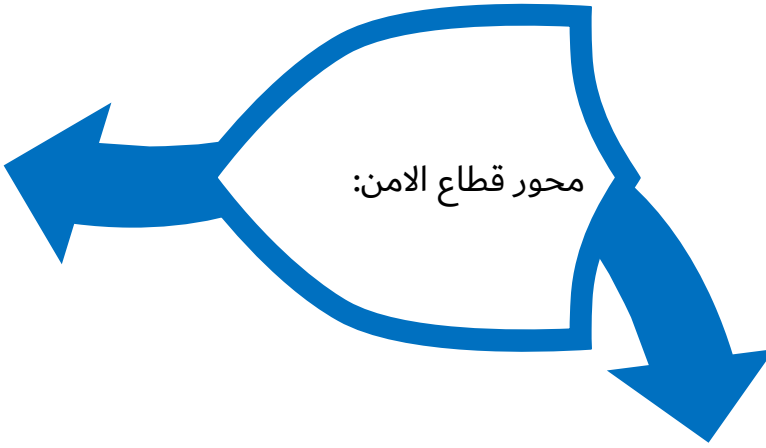

تعزيز وتطوير اداء الاجهزة الامنية كافة بما يشمل ربط المؤسسات المختلفة وتحقيق التكامل الامني المطلوب في ادائها، والتاكيد على مبدأ ان كل القوات العسكرية والامنية هي في خدمة الشعب وتطلعاته ووحدته وامنه وحماية مقدراته، وان لا جهة او قوة من حقها ان تكون خارج سياق الدولة.

التبرير: بعد اندلاع ثورة تشرين فقدت التشكيلات الامنية التابعة لوزارة الداخلية سيطرتها على الوضع الامني في بعض المحافظات ولم تستطع توفير الحماية للمتظاهرين، ووجهت لها اتهامات بقتل المتظاهرين واعتقالهم من دون اوامر قضائية

التقييم النهائي: نصف منجز .

25%

هناك مساري عمل اعلن عنهما من قبل الحكومة رسميا لهما صلة بتنفيذ هذا الوعد .

المسار الاول: اصلاح قطاع الامن

المسار الثاني: فصل التداخل بين المؤسسات الامنية واعادة تنظيم عملها

لم تعلن اي بيانات حكومية رسمية من شأنها ايضاح تقدم العمل في هذين المسارين حتى تاريخ تحديث هذا الرصد بتاريخ 31 ايار 2021.

فيما يتعلق باصلاح القطاع الامني، تم تشكيل لجنة عليا لاصلاح القطاع الامني قبل تشكيل الحكومة الحالية عام 2018. وبحسب تقرير الاداء الحكومي الرسمي الصادر عن الحكومة فان هذه اللجنة تم اعادة تشكيلها. ولا تتوفر بيانات حول ما انجزته اللجنة من مهام.

لوزارة الداخلية استراتيجة اصلاحية 2019 - 2023 تم انجازها واعتمادها من قبل مجلس الوزراء عام 2018، وتتضمن في بعض اهدافها الاستراتيجية تنفيذ برنامج لاصلاح القطاع الامن

محور قطاع الامن:

تأمين التسليح والذخيرة للقوات الامنية لمواجهة خطر العصابات المتزايد لعصابات داعش الارهابية في المحافظات المحررة وضبط الحدود.

التقييم النهائي: لم ينجز

0%

بحسب قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام 2021 الذي اقره مجلس النواب العراقي وصادق عليه رئيس الجمهورية في 8 نيسان 2021، بلغت نسبة التخصيصات المالية لملف تسليح الجيش 555 مليار دينار عراقي، بينما تم تخصيص مبلغا مقداره 157 مليار دينار لتسليح وزارة الداخلية، ومبلغا قدره 89 مليار دينار لتسليح هيئة الحشد الشعبي.

هذه الارقام تؤشر انخفاض نسبة التخصيصات المالية الى ما يقارب من 75% مقارنة بعام 2019. حيث بلغت نسبة التخصيصات المالية لتسليح الجيش 2 ترليون دينار، ولوزارة الداخلية 443 مليار دينار، ولهيئة الحشد الشعبي 404 مليار دينار .

اعلنت وزارة الدفاع انها تتباحث لشراء اسلحة من فرنسا، وايران، وتسوية صفقة قديمة للاسلحة شابها الفساد مع اوكرانيا، لكن لم يتاكد ذلك رسيما .

ذكر التقرير الصادر عن الحكومة فيما يتعلق بتقييم ادائها ان الحكومة وخلال مدة عام كامل دعمت القوات المسلحة بالتجهيزات التالية:

- عقد شراء اربع رادارات فرنسية
- تأهيل طائرات القوة الجوية F16 وسوخوي
- دعم لوجستي للسفن الدورية الاربع
- اكمال عقد تجهيز طائرات T50

باستثناء ما ذكر في التقرير لم يصدر من الحكومة او وزارة الدفاع بيانات رسمية في وقت توفير هذا الدعم. وبحسب تقديرات وزارة الدفاع، فان الجيش العراقي يواجه نقصا كبيرا في منظومات الدفاع الجوي، ويعتمد على دعم قوات التحالف فيما يتعلق بسلاح الطيران، ولديه اكتفاء من حيث عدد الافراد المنتسبين في الجيش.

المحور الثالث: قطاع الاصلاحات الاقتصادية والمالية

عدد الفقرات: 11

نسبة الانجاز الكلي: 24.5%

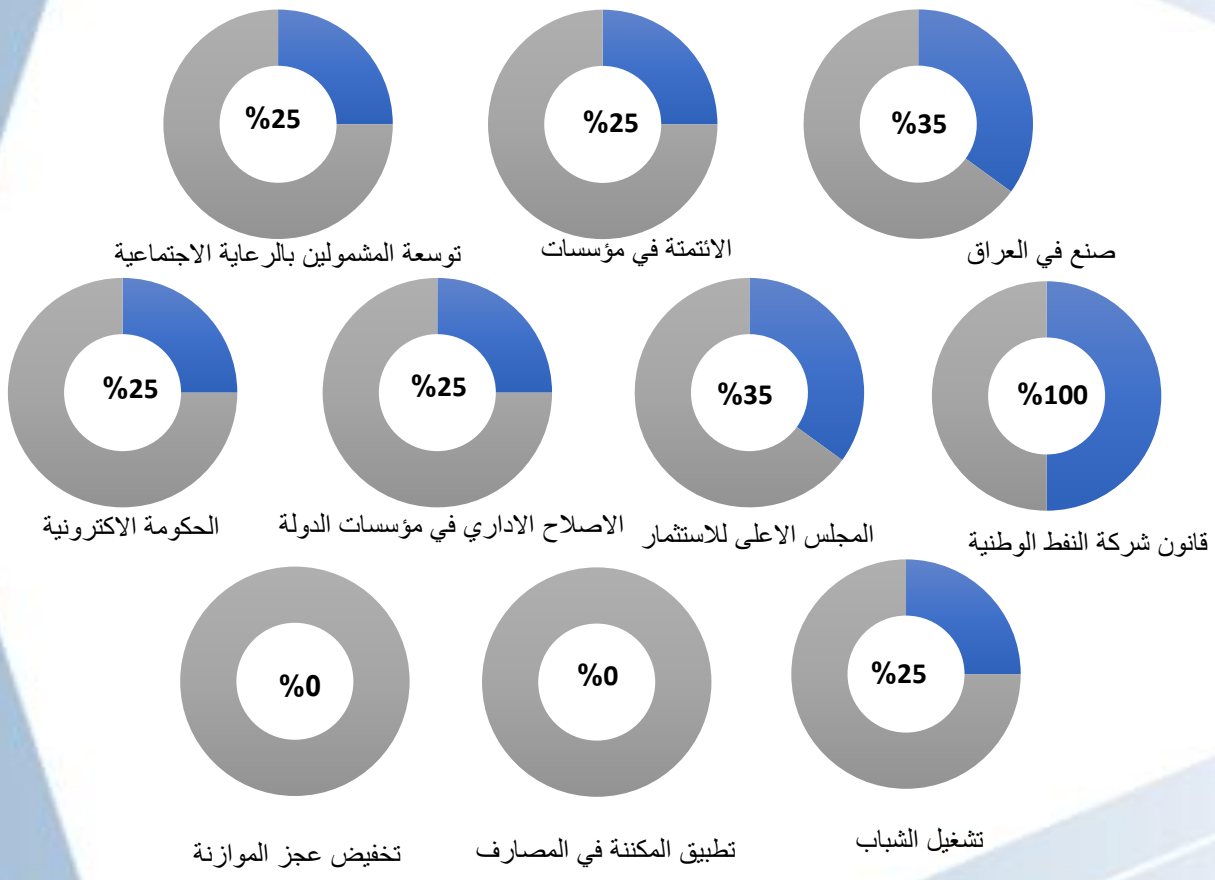

محورالاقتصاد

العمل في المدى القصير على معالجة تداعيات الازمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط، من خلال ترشيد الانفاق الحكومي وايقاف ابواب الصرف غير الضروري، وتطوير نظام الجباية والتعرفة، وفتح مفاوضات جادة لاسعادة حصة العراق التي تقصلت مؤخرا، وستتعاون الحكومة مع المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لتطوير البرامج الكفيلة بالحد من اثار الازمة الاقتصادية، خصوصا فيما يتعلق بتخفيض عجز الموازنة والادارة الكفوءة للموارد المالية.

التبرير: لتخفيض عجز الموازنة العامة بعد انهيار اسعار النفط بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 (كورونا)

التقييم : لم ينجز

0%

عجز الموازنة. لم ينجز : بلغ العجز الكلي لعام 2020 بحسب نسخة الموازنة التي ارسلت من مجلس الوزراء الى مجلس النواب وسربت نسخة منها الى الاعلام اكثر من 80 ترليون دينار، وقد جرى تسديد معظم العجز المخطط عبر الاقتراض الداخلي والخارجي. ادت الازمة الاقتصادية ونسبة العجز الى تداعيات اقتصادية على المواطنين تمثلت في تاخير صرف رواتب الموظفين، وايقاف تمويل معظم المشاريع الاستثمارية، وعدم تخصيص التمويل اللازم لمحاربة جائحة كورونا .

ترشيد الانفاق الحكومي: لم ينجز :

بدأت الحكومة تنفيذ هذا الوعد عبر تشكيل خلية طوارئ للاصلاح المالي يترأسها رئيس مجلس الوزراء بموجب قرار مجلس الوزراء المأخوذ في الجلسة الثانية المنعقدة في 12 ايار 2020. واتخذت هذه اللجنة عدة قرارت تخص معالجة ازدواج الرواتب والغاء الرواتب التقاعدية لبعض محتجزي رفحاء، ومن هم خارج العراق. كما تدرس اللجنة اصدار قرار (تم تسريب نسخة منه الى الاعلام) لاعادة هندسة الموازنة العراقية عبر تخفيض اي موظف يتقاضى راتبا اعلى من 500 الف دينار، لاسيما موظفوا الدرجات العليا .

بحسب قانون الموازنة العامة لعام 2021 الذي صادق عليه مجلس النواب، بلغت نسبة الموازنة التشغيلية 90 ترليون دينار عراقي بعد طرح اقساط الدين الداخلي والخارجي، ولم يجري تخفيض نسبة الموازنة التشغيلية مقارنة بعام 2019 (حيث بلغت نسبة الموازنة التشغيلية لعام 2019 بعد طرح اقساط الدين الداخلي والخارجي 89 ترليون دينار عراقي).

استعادة حصة العراق التي تقلصت بموجب اتفاق اوبك بلس: لم ينجز :

التزم العراق بخطة تخفيض انتاج النفط بموجب اتفاق اوبك + والبالغة 400 الف برميل يوميا ليكون مجموع الانتاج الكلي للنفط 3.6 مليون برميل يوميا، وبمعدل تصدير يصل الى 2.6 مليون برميل يوميا باستثناء النفط المصدر عبر اقليم كردستان، بحسب الخلاصة السنوية لصادرات النفط الخام التي تنشرها شركة سومو لتصدير النفط .

تشكيل (المجلس الاعلى للاعمار والاستثمار) وفق تشريع قانوني على ان يقوم المجلس بوضع خطة شاملة للاعمار والاستثمار في مجالات البنى التحتية للخدمات والصحة والتربية والتعليم والسياحة، يتم تطبيقها في المحافظات كافة، وفق رؤية استراتيجية متوالية المديات.

مشروع قانون مجلس الاعمار، مشروع مشترك بين رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية وتم اعداد مسودة بمشروع القانون في زمن رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي. مشروع القانون تم التصويت على قراءته الثانية في المجلس النيابي بتاريخ 11 تشرين الثاني 2019. ولكن لم تتم المصادقة عليه.

بحسب تصريحات اعلامية لمستشار رئيس الوزراء لشؤون الاستثمار د.صباح عبد اللطيف، تم اعادة العمل على مشروع القانون وتحويل اسمه الى قانون مجلس الاعمار والاستثمار، وارساله الى مجلس النواب. وان اقرار الاستراتيجية الشاملة للاعمار تعتمد على اقرار القانون .

اعلن مجلس النواب عن ادراج القانون ضمن الدورة التشريعية الحالية وتعمل على مناقشة فقراته لجنة الخدمات والاعمار النيابية،

لم يشكل مجلس الوزراء مجلسا اعلى للاستثمار لكونه مرتبط بتشريع القانون، واستعاض عنه بلجنة اطلق عليها اللجنة العليا للاعمار والخدمات ترأسها المستشار د. صباح عبد اللطيف بموجب الامر الديواني 161 وباشرت اللجنة في عقد عدد من الاجتماعات (موثقة على موقع الامانة العامة لمجلس الوزراء) وباشرت مهامها فيما يخص متابعة المشاريع المتلكئة .

لم يتم الاعلان رسميا عن اي خطة خاصة بالاعمار والاستثمار في المجالات المذكورة حتى تاريخ تحديث هذا الرصد في 31 ايار 2021.

محورالاقتصاد

تطلق الحكومة مشروعا باسم "صنع في العراق" لتشجيع الصناعة المحلية والانتاج الزراعي والحيواني من خلال اليات وقوانين وقروض ميسرة للمشاريع المتوسطة والصغيرة، وتطبيق شامل ومدروس للتعرفة الكمركية، بما يتناسب مع حاجة السوق العراقي ومقتضيات المصلحة العامة واولويات

التبرير: لتشجيع الصناعة الوطنية وتنويع مصادر الدخل.

التقييم النهائي: قيد التنفيذ .

35%

اشر فريق المرصد بدء تنفيذ هذا الوعد بعد احالة مشروع "صنع في العراق" الى وزارة الصناعة والمعادن بموجب قرار مجلس الوزراء في الجلسة الثانية المنعقدة في 12 ايار 2020. بحسب اعلام وزارة الصناعة والمعادة، فان وزير الصناعة شكل لجنة متخصصة لتقديم رؤى مشتركة لوضع مشروع صنع في العراق موضع التنفيذ .

قدم وزير الصناعة خطته بشان المشروع الى مجلس الوزراء وصادق المجلس على الخطة في تموز 2020. ولم يتم نشر نسخة منها، ولكن بحسب تصريحات اعلامية لوزير الصناعة والمعادن تضمنت الخطة في مرحلتها الاولى

. اعادة تشغيل المعامل المتوقفة، (83 مصنعا متوقفا في بداية تسلم الحكومة مهامها). بحسب اعلام وزارة الصناعة والمعادن انه تم اعادة تشغيل 15 مصنعا متوقفا، لكن تقرير الاداء الحكومي بين انه من بين 17 معملا يتم العمل على اعادة افتتاحها ضمن الخطة قصيرة الامد، لم يعاد تشغيل سوى مصنع واحد.

. تحديث خطوط انتاج 288 مصنعا (لا تتوفر معلومات اعلنت عنها الحكومة لتحديث مؤشرات الرصد)

. تحويل 29 شركة تابعة الى وزارة الصناعة الى شركات رابحة (لم ينجز).

. اكمال المدن الصناعية (لم يتم افتتاح اي مدينة صناعية حتى تاريخ تحديث هذا الرصد) .

. اكمال عدد من المشاريع الصناعية تحت التاسيس (يبلغ عددها 5355 مشروع مسجلة في قاعدة بينانات وزارة الصناعة والمعادن ولا تتوفر معلومات عن نسب الانجاز حتى تاريخ تحديث هذا التقرير).

محورالاقتصاد

تطوير الاداء المصرفي العراقي من خلال تعزيز الثقة بالمصارف العامة والخاصة، بما يشمل نشر التكنولوجيا المصرفية، وربط الانشطة الاقتصادية بالمصادر واعتماد الرقم الوظيفي، ويتولى (البنك المركزي العراقي) وضع خطة بسقف زمني مداه عام واحد لتطبيق المكننة في المصارف

التقييم : لم ينجز

0%

يعمل البنك المركزي منذ عام 2019 وقبل تشكيل الحكومة الحالية على اطلاق مشروعين ذي صلة بادخال التكنولوجيا في عمل المصارف، هما مشروع الجباية الالكتروني ومشروع الهوية الرقمية .

البنك المركزي العراقي
CENTRAL BANK OF IRAQ

لم يتم نشر اي بيانات حكومية بشان مراحل انجاز هذين المشروعين .

تم تحديث مؤشر الرصد بـ لم ينجز لعدم وجود بيانات كافية لتقييم التقدم في تنفيذ هذا الوعد بتاريخ 31 ايار 2021 .

محورالاقتصاد

البدأ بالاصلاح الاداري الشامل في مؤسسات الدولة حسب دراسات محكمة، وبما يشمل تسهيل حركة الاقتصاد وتنشيط عمليات الاستثمار، والقضاء على الحلقات الادارية الفائضة ومنع منافذ الفساد في عقود الدولة ومشاريعها وتعاملاتها.

التقييم النهائي: بدأ التنفيذ .

25%

لم تعلن الحكومة عبر مواقعها او تصريحاتها الرسمية عن تنفيذ دراسات محكمة بهذا الصدد، كما لا يوجد ما يدعم هذا الاجراء في قرارات مجلس الوزراء.

وتم ايكال مهمة اجراء اصلاحات ادارية ومالية عبر تشكيل لجنة الطوارئ للاصلاح المالي، والتي انهت عملها باصدار الورقة البيضاء، واللجنة العليا للاصلاح والتي اوكلت لها مهمة تسهيل تنفيذ مخرجات الورقة البيضاء .

كما تم ايكال مهمة مراجعة تعليمات تنفيذ العقود الحكومية الى وزارة التخطيط بموجب قرارا مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 12 ايار 2020.

محورالاقتصاد

استكمال مشروع الحكومة الالكترونية و الشفافية بما يشمل مؤسسات الدولة كافة وحسب السقوف الزمنية

التقييم النهائي: بدأ التنفيذ .

25%

حتى تاريخ 31 ايار 2021 تعتبر البوابة المتاحة على الرابط http://home.gov-iq.net/cit هي البوابة الالكترونية الرسمية لمشروع الحكومة الالكترونية وهي مخصصة فقط لاستلام الطلبات والشكاوى .

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ 12 ايار 2020 اخذ الاجراءات الملائمة لتشريع القوانين ذات الصلة بالحكومة الالكترونية ومطالبة الوزارات والمؤسسات الحكومية الاسراع باتمتة اعمالها وارسال نسب الانجاز الشهرية الى الامانة العامة لمجلس الوزراء. لم تعلن الحكومة او المؤسسات الاخرى عن تقدم جديد بهذا الخصوص .

لم نرصد انجاز مجلس الوزراء لاي قانون له علاقة بالشفافية او الحكومة الالكترونية، وتم ايكال مهمة استكمال المشروع الى اللجنة الوطنية للحكومة الالكترونية وحتى تاريخ اجراء هذا الرصد في 31 ايار 2021 لم يتم انجاز المشروع بشكل كامل .

تم رصد انجاز فتح بعض المنصات الالكترونية في بعض مؤسسات الدولة بضمنها منصة الكترونية لخطابات الضمان تابعة للبنك المركزي، ومنصة نيوتن التعليمية (تم ايقاف العمل بها حاليا).

محورالاقتصاد

وضع برنامج تمكين وتشغيل واسع للشباب في القطاع الخاص، وتأمين الضمان الاجتماعي مع عناية خاصة بتمكين المرأة وتعزيز دورها وحضورها في المجتمع

التقييم النهائي: بدأ التنفيذ .

25%

اعلنت الحكومة عن مساري عمل فيما يتعلق تشغيل الشباب.

المسار الاول: المشروع الوطني لتشغيل الشباب: والذي بدأ العمل به بعد اتخاذ مجلس الوزراء قرارا في الجلسة المنعقدة بتاريخ 8 ايلول 2021 بايكال مهمة تنفيذه الى كلا من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الشباب والرياضة .

لم تفصح المؤسسات الحكومية عن تقدم محرز في هذا المجال منذ احالة هذا الملف ‘لى الوزارتين المذكورتين .

المسار الثاني: مبادرة توظيف: حيث اطلقت الحكومة منصة الكترونية لغرض تسجيل الشباب العاطلين عن العمل من اجل البحث عن فرص عمل لهم في القطاع الخاص والقطاع الحكومي، وربط قاعدة البيانات الخاصة بهذه المبادرة بمجلس الخدمة الاتحادي .

لم تعلن الحكومة عن اي تقدم محرز في مجال هذه المبادرة حتى تاريخ 31 ايار 2021

محورالاقتصاد

توسيع نطاق المشمولين بالرعاية الاجتماعية لمحدودي الدخل والمتضررين من جائحة كورونا في ضوء الازمة الاقتصادية الحالية، ورعاية جرحى العمليات العسكرية وعوائل الشهداء

التقييم النهائي: بدأ التنفيذ .

25%

توسعة شمول المستفيذين من الرعاية الاجتماعية . بدأ التنفيذ:

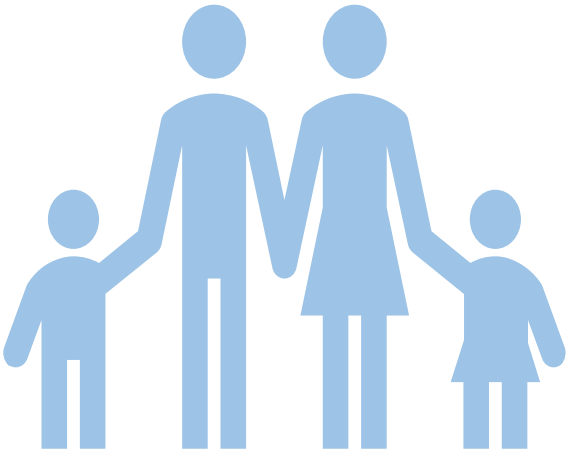

بدأت الحكومة تنفيذ هذا الوعد عبر اتخاذ مجلس الوزراء قرارا في جلسته الثانية المنعقدة في 12 ايار 2020 بقيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارتي التخطيط والمالية بدراسة توسعة شمول المستفيدين من الرعاية الاجتماعية، وبحسب موقع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فان هذه الدراسة ينبغي تقديمها خلال شهر. واكد وزير العمل منتصف ايار 2020 في مقابلة متلفزة البدء باجراء الدراسة، وان خطة الوزير تقتضي شمول 600 الف عائلة جديدة الى مجموع العوائل الحالية (عدد العوائل التي تتقاضى راتبا من الرعاية الاجتماعية حاليا اكثر من مليون وثلاثمائة الف عائلة) في حال تم توفير التخصيصات المالية لها. وتوقف العمل بزيادة شمول الاسر الجديدة لحين اقرار موازنة عام 2021.

توسعة شمول المتضريين من جائحة كورونا بمنحة الطوارئ . لم ينجز:

بحسب تصريح وزير العمل والشؤون الاجتماعية في مقابلة متلفزة، والموقع الرسمي للوزارة فان عدد المشمولين بمنحة الطوارئ بلغ اكثر من 11 مليون شخص، معظمهم قدموا على منحة الطوارئ وتم انجاز قاعدة البيانات الخاصة بهم قبل تسلم السيد الكاظمي مهامه رسميا كرئيس للوزراء، كما ان موقع التقديم على المنحة تم اغلاقه منذ شهر نيسان 2020 ولم يجري الاعلان عن الية جديدة لقبول مستفيدين جدد. يؤشر فريق المرصد وعد الحكومة بتوسعة المشمولين بمنحة الطوارئ بانه لم ينجز.

محورالاقتصاد

اعتماد الأتمتة في مؤسسات الدولة عامة وعلى وجه الخصوص في هيئة المنافذ الحدودية والنظام الجمركي

التقييم النهائي: بدأ التنفيذ .

25%

يؤشر فريق المرصد بدأ تنفيذ هذا الوعد عبر تشكيل فريق عمل مشروع الكمارك والمنافذ الحدودية برئاسة الامين العام لمجلس الوزراء بموجب الامر الديواني 22 لسنة 2020 الخاص بلجنة تنسيق وادارة النشاط الحكومي باتجاه الحكومة الالكترونية (شكلت هذه اللجنة في زمن حكومة د. العبادي، واعيد تشكيلها والعمل بها في زمن حكومة السيد الكاظمي.

وجه مجلس الوزراء الوزرات والمؤسسات الحكومية في جلسته المنعقدة بتاريخ 12 ايار 2020 بتوجيه باكمال اجراءاتها لاتمتة اعمالها، وخاصة في مجال الضريبة والكمارك، وتقديم تقارير شهرية عن نسب الانجاز الى الامانة العامة لمجلس الوزراء. لم تعلن الامانة العامة لمجلس الوزراء او المواقع الحكومية الرسمية حتى الان نسب الانجاز لشهري ايار وحزيران 2020.

لم يتم رصد الانتهاء من اتمتة كافة الاجراءات الكمركية والضريبية على مستوى المنافذ الحدودية او على مستوى المؤسسات الاخرى ذات الصلة.

محورالاقتصاد

استكمال وارسال مشروع قانون (شركة النفط الوطنية) وتشكيل وفد تفاوضي للتباحث مع الشركات النفطية بشأن تعديل عقود جولات التراخيص في ضوء المتغيرات الحالية في السوق العالمي.

التقييم النهائي: نصف منجز .

50%

قانون شركة النفط الوطنية قانون اقره مجلس النواب في زمن حكومة عبد المهدي، وتم نقض بعض مواده في المحكمة الاتحادية عام 2018.

قامت الحكومة بتعديل القانون واستكماله وارساله الى مجلس النواب بتاريخ 17 اب 2020.

يعمل مجلس النواب حاليا على تعديل مسودة القانون، ولم يعلن عن التعديلات التي طرحتها الحكومة على القانون.

تم تكليف وزارة النفط باعداد دراسة بشان مراجعة جميع عقود جولات التراخيص ولم يتم اعلان خطوات متقدمة بهذا الشأن.

محور العلاقات الخارجية

عدد فقرات المحور: 3

نسبة الانجاز النهائية: 50%

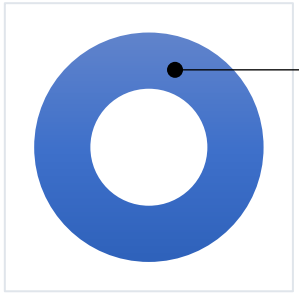

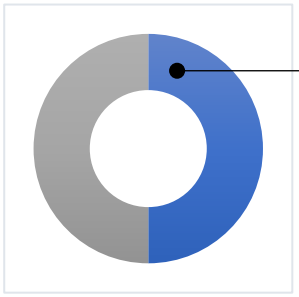

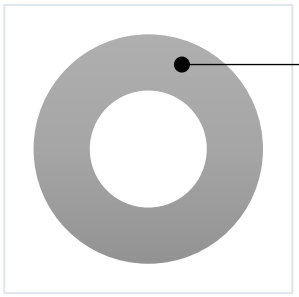

السيادة: يرفض العراق اي مس بسيادته الوطنية من اية دولة، وينتهج مبدأ المعاملة بالمثل في تعاملاته الدبلوماسية وعلاقاته الخارجية، ويحكم القانون العراقي نمط علاقاته الثنائية اقليميا ودوليا، ويرسخ مبدأ عدم استخدام اراضيه للاعتداء على اي من جيرانه، وعدم السماح بتحويل ارضه الى ساحة لتصفية الحسابات الاقليمية او الدولية ومنع اي اعتداء او توغل داخل اراضيه. وفي هذا الاطار فان الدولة العراقية لن تتعامل مع الدول الاخرى الا في نطاق السيادة والاعراف الدبلوماسية، وسوف تتعاطى مع مؤسسات رسمية في علاقاتها الخارجية، وفي نطاق قواعد الدبلوماسية الدولية، وليس مع اشخاص او جهات غير رسمية

التبرير: واحدة من ابرز الانتقادات التي وجهت لحكومة عبد المهدي انها كانت ضعيفة في ادارة العلاقات الخارجية وحفظ سيادة العراق، وشهدت فترة الاحتجاجات التي اندلعت في الاول من تشرين الثاني 2019 انتهاكات تتعلق بسيادة الدولة، حيث تم استهداف مقر السفارة الامريكية في بغداد وعدد من قواعدها العسكرية، كما ردت الولايات المتحدة الامريكية في المقابل باستهداف عدد من القواعد العسكرية وقيادات في الحشد الشعبي.

يعد ملف العلاقات الخارجية واحدا من اكثر الملفات التي حققت فيها حكومة الكاظمي نجاحا واسعا، حيث كسبت الحكومة احتراما دوليا، وشهدت انفتاحا على مختلف الدول، ونجحت في ادامت ثلاث جولات حوارية مع الولايات المتحدة الامريكية.

فيما يتعلق بالسيادة، كان الهدف الاساسي الذي تطلب من الحكومة العمل عليه، هو ان تتعامل الدول الاخرى في نطاق السيادة والاعراف الدبلوماسية وعدم استخدام اراضيه لتصفية الحسابات الاقليمة، لاسيما بعد وصول مرحلة الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية وايران الى اوجها ابان الاحتجاجات في وزمن رئيس الوزراء السابق.

لم يسجل فريق المرصد حدوث خروقات فيما يتعلق بسيادة العراق من الدول المجاورة او الولايات المتحدة الامريكية باستثناء التدخل التركي في شمال العراق وتنفيذ ضربات جوية على مواقع تابعة لحركة .PKK ورصد فريق العمل خلال مدة انجاز هذا التقرير 12 اختراق من الجانب التركي على الاراضي العراقية اثنان منها عمليتين عسكريتين.

لم يرصد فريق المرصد اتخاذ قرارات او اجراءات من جانب الحكومة العراقية على حساب السيادة او تعاملاتها في ملف العلاقات الخارجية خارج نطاق الاعراف الدبلوماسية.

لم يرصد الفريق توقيع اي اتفاقيات مع الدول الاخرى خارج نطاق احكام القانون العراقي او لا تعامل العراق بالمثل.

فعلت الحكومة قنوات الاتصال الرسمية مع جمهورية ايران في مختلف المسائل المشتركة بين البلدين، لكن تنظيم العلاقة لم يصل الى مرحلة حسم ارتباط بعض المجموعات المسلحة عبر قنوات غير رسمية مع ايران.

التوازن: لا يمكن ضمان السيادة الوطنية من دون اعتماد مبدأ التوازن في العلاقات الخارجية، وتوازن العراق ينطلق من عدم تبنيه سياسة المحاور وعدم الدخول طرفا في الصراعات، والانفتاح الايجابي على الدول الشقيقة الصديقة في نطاق عمقه العربي وجواره الاسلامي والتزاماته الدولية.

التبرير: غالبا ما انحازت الحكومات السابقة لطرف او محور اقليمي او دولي على حساب اخر، مما سبب انعداما في التوازن في العلاقات الاقليمية والدولية للعراق، لاسيما في زمن حكومة عادل عبد المهدي التي اتهمت بالانحياز الى ايران. واختلال التوازن في العلاقات الدولية يستتبع تحديات ذات طابع سياسي واقتصادي على العراق وزجه في الحرب الباردة الدائرة في المنطقة.

تحقيق هذا الوعد الحكومي يتعلق بان يعيد العراق بناء علاقاته الخارجية (الاقليمية والدولية) بناء على مصلحة العراق وسيادته كما تم الاعلان عن ذلك بشكل صريح في المنهاج الوزاري للسيد الكاظمي.

ونؤشر بدء الحكومة العمل على تحقيق ذلك من خلال الاجراءات التي اتخذتها لمعالجة ملفات ذات اولوية منها الانفتاح الاقتصادي للعراق على دول الخليج، وبدء الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية، وتنظيم العلاقة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية فيما يخص استيراد الطاقة والقضايا الاخرى ذات الطابع الامني والاقتصادي.

كما اعلنت الحكومة عن خطوات اخرى يجري التحقق منها تتعلق بالانفتاح اقتصاديا على بعض بلدان اوربا واليابان.

ما انجز حتى الان:

توقيع 15 اتفاقية ومذكرة تفاهم مع الجانبين الاردني و المصري بما يخص الطاقة و الربط السككي ضمن القمة الثلاثية.

توقيع اتفاقيات مع الامارات وجذب مشاريع استثمارية بقيمة 3 مليار دولار.

تشكيل مجموعة التواصل الاقتصادي بمشاركة الاتحاد الاوربي والدول العظمى السبع لدعم العراق (ساهمت هذه المجموعة بكتابة الورقة الاصلاحية "الورقة البيضاء).

توقيع 5 اتفاقيات مع الجانب السعودي وتاسيس صندوق عراقي سعودي براس مال 3 مليار دولار واعادة افتتاح منفذ عرعر الحدودي.

وقع العراق ايضا مذكرات تفاهم مع ايران ودول اوربية (فرنسا، بريطانيا وايطاليا والولايات المتحدة) ولكن لا تتوفر معلومات كافية بشان هذه الاتفاقات او كونها مجرد اتفاقيات بروتوكولية.

التعاون: يسعى العراق الى بناء منظومة متكاملة من المصالح المشتركة في علاقاته الخارجية، على المستويات المختلفة، استنادا الى مبدأ السيادة الوطنية، وتسعى الدولة العراقية الى الاسهام الفعال في حل الازمات الاقليمية والدولية، وضمان مصالحها الوطنية عبر الحوار والتعاون الثنائي والدولي في المياه المشتركة وحقول النفط والغاز والتجارة العادلة، والتعاون الامني والاستخباري لضمان الامن الاقليمي والدولي، ومكافحة الارهاب، وملاحقة غسيل الاموال، ومحاصرة الفساد العابر للحدود، والتجارة غير المشروعة، والتهريب، والجريمة المنظمة. وبالنظر لقرب موعد بدء المفاوضات مع الولايات المتحدة فيما يخص تنظيم العلاقة بين البلدين وتواجد قوات التحالف الدولي في العراق، ستهيئ الحكومة بكل دقة ورصانة وبما يقدم مصالح العراق العليا الملف الخاص بالمفاوضات وبما يراعي تطلعات الشعب.

التقييم النهائي: لم منجز .

0%

تابع فريق المرصد للمدة منذ استلام الحكومة مهامها في ايار 2020 وحتى تاريخ تحديث هذا الرصد، خطوتين اقدمت عليهما الحكومة العراقية لتحقيق هذا الوعد.

تمثلت الاولى في بدء الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية وانعكاساته على ضمان مصالح سياسية واقتصادية على اساس التعاون الثنائي مع الولايات المتحدة. تم اختتام اربعة جولات ناجحة من الحوار الاستراتيجي (ثلاثة منها خلال المدة التي يغطيها التقرير) ولكن حتى تاريخ تحديث هذا الرصد، لم يتم الاعلان عن مخرجات تتعلق بمكاسب للعراق في مجال تعزيز دوره الاقليمي والدولي.

بينما كانت الثانية تتعلق بدور الوساطة الذي لعبه العراق بين ايران والسعودية، ولم يتم رصد سوى تسريبات عن عقد اجتماع بين ممثلي البلدين احتضنته بغداد في نيسان 2021. ونظرا لعدم اعلان بيانات موثقة من الحكومة لم نستطع تحديث مؤشر تنفيذ هذا الوعد.

المحور الرابع: مكافحة الفساد

عدد فقرات المحور: 2

تقييم الانجاز الكلي: 30%

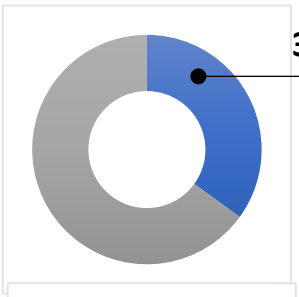

تعزيز الرقابة الادارية

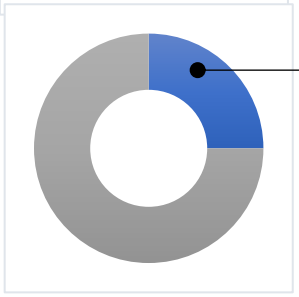

مكافحة الفساد عبر الاصلاح الاداري

تعزيز التكامل بين المؤسسات والهيئات المعنية بمكافحة الفساد والرقابة الادارية وتبني خطوات عملية واضحة وفاعلة ومعلنة من اجل تفعيل القوانين النافذة لمحاربة الفساد والرقابة الادارية والمالية. ويشمل ذلك ملاحقة الاموال العراقية المهربة الى خارج العراق، وتقديم القوانين اللازمة لمتابعة ملفات الفساد المعطلة، وتسخير امكانيات الدولة الامنية لتطبيق القانون على الفاسدين مهما بلغ نفوذهم، والبدء الفوري بتدقيق السجلات المالية للشركات الحزبية والشخصيات واصحاب رؤوس الاموال المشكوك بحصولها على الاموال بطرق غير مشروعة، واسترجاعها لخزينة الدولة.

التقييم النهائي: قيد التنفيذ .

35%

تعزيز التكامل بين المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد والرقابة الادارية: بدأ التنفيذ

اقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 7 نيسان 2021 الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2021 - 2024 المقدمة من هيئة النزاهة، وبحسب تقرير هيئة النزاهة لعام 2020 فان اليات تعزيز التكامل بين المؤسسات والهيئات المعنية بمكافحة الفساد والرقابة الادارية اضافة الى الاصلاح الاداري، قد تم ادماجها في الاستراتيجية. نؤشر بدأ التنفيذ فيما يتعلق بهذا الوعد، وسيتم تحديث المؤشر عند نشر الاستراتيجية بشكل رسمي ودراستها من قبل فريق المرصد .

استعادة الاموال المهربة الى خارج العراق: لم ينجز

تم العمل بهذا الوعد عبر مسارين:

المسار الاول: يتم تنفيذه عن طريق هيئة النزاهة والتي بموجب قانون صندوق استرداد اموال العراق رقم 9 لسنة 2012 المعدل، تم انشاء قسم متخصص في داخل هيئة النزاهة لاستعادة الاموال المهربة يدعى دائرة الاسترداد. وبموجب تقرير هيئة النزاهة لسنة 2020، فان هناك اكثر من 1.5 مليار دولار اموالا خارج العراق صدرت احكام قضائية باستردادها.

في حين كان حجم الاموال التي تم استردادها فعليا منذ تاسيس دائرة الاسترداد في هيئة النزاهة عام 2012 ولغاية 31 كانون الاول 2020 لم تصل الى 25 مليون دولار. علما ان قانون صندوق استرداد الاموال المهربة تم

تشريعه لاسترداد الحقوق المالية التي حصل عليها الغير بطرق غير مشروعة نتيجة سوء استخدام برنامج الغذاء مقابل النفط او الحصار او التهريب او استغلال العقوبات المفروضة على العراق في حينها لتحقيق مكاسب مالية.

المسار الثاني: انشاء مؤسسة متخصصة بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لاستعادة الاموال المهربة ولم يعلن عن انشاء هذه المؤسسة حتى تاريخ تحديث هذا الرصد في 31 ايار 2021 .

تتطلب عملية استعادة الاموال المهربة بيئة تشريعية وهناك صعوبة في استردادها طبقا للبروتوكولات الدولية، وطلب العراق الاستعانة بالمجتمع الدولي لهذا الغرض .

شرعت هيئة النزاهة العمل على انجاز تعديل واقتراح القوانين ذات الصلة بالفساد منذ عام 2018، وادرجت التزامها باكمال هذا الملف ضمن مهامها ضمن المنهاج الوزاري. ويبلغ مجموع القوانين التي تعمل عليها النزاهة 32 قانونا، تم تضمينها ضمن تقرير الهيئة لعام 2020. بموجب الرصد الذي نفذه فريق المرصد، فان العديد من هذه القوانين بدء مجلس النواب العمل عليها في زمن الحكومة السابقة وتم تشريعها من قبل مجلس النواب في ذلك الوقت. ولم نجد اي بيانات لاستلام مجلس النواب القوانين ذات الصلة بهذا الوعد.

اقر مجلس الوزراء بموجب قراره رقم 9 لسنة 2020 في جلسته المنعقدة بتاريخ 12 ايار 2020 بتشكيل لجنة تضم ممثلين هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية بالتنسيق مع الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض اعادة دراسة مشروعات القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.انجزت هيئة النزاهة ملفا خاصا بالقوانين المطلوب تشريعها او تعديلها لمحاربة الفساد وتعزيز الرقابة الادارية والمالية وبحسب تقرير هيئة النزاهة بعض هذه القوانين مازالت قيد العمل بها. لم نرصد نشر بيانات اضافية بشأن تقدم العمل بملف انجاز التعديلات او مسودات هذه القوانين او وصولها الى مجلس النواب حتى تاريخ 31 ايار 2021. يرجى الاطلاع على التقرير السنوي لهيئة النزاهة عام 2020

التدقيق المالي وتطبيق القانون على الفاسدين: قيد التنفيذ

شكلت الحكومة لجنة خاصة برئاسة الفريق احمد ابو رغيف لمكافحة الفساد بموجب الامر الديواني رقم 29. قامت هذه اللجنة بفتح ملفات فساد كبرى، والتحقيق مع شخصيات نافذة متهمة بسرقة المال العام واعتقال عدد منهم بضمنهم مدير شركة كي كارد، ومدير التقاعد العامة السابق، ومدراء مصارف ومدراء عامين. علما ان عدد الدعاوى الجزائية المتعلقة بقضايا فساد بلغ 8695 قضية لعام 2020 فضلا عن اكثر من 4000 قضية مدورة من العام السابق بحسب تقرير النزاهة لعام 2020 .

لم تعلن الحكومة حتى الان النتيجة النهائية لعمليات الفساد التي حققت فيها، ولكن صدرت احكام بحق البعض منهم.

مكافحة الفساد

الاصلاح الاداري وسد كل الثغرات الممكنة للفاسدين من خلال تحديث منظومات عقود الدولة والياتها، ومعايير الاستثمار وتقييم الشركات العاملة، وتطبيق منهجية صارمة في التقييس والسيطرة النوعية، وتفعيل قوانين الشفافية والحكومة الالكترونية، وتمكين الصحافة الاستقصائية وحرية تداول المعلومات التي تحتاجها وسائل الاعلام لتكون رافدا لمؤسسات الدولة في متابعة ملفات الفساد، وتفعيل عمل (مجلس الخدمة الاتحادي)

التقييم النهائي: بدأ التنفيذ .

25%

يؤشر فريق المرصد بدء الحكومة العمل على تحديث منظومة العقود ومعايير الاستثمار بعد اتخاذ مجلس الوزراء قرارا في جلسته الاعتيادية الثانية المنعقدة في الثاني عشر من ايار 2020 بتكليف وزارة التخطيط بمراجعة تعليمات تنفيذ العقود الحكومية وتحديث معايير احالة المناقصات واختيار المشاريع الاستثمارية.

حدث فريق المرصد بدء تنفيذ هذا الوعد بعد صدور كتاب من وزارة التخطيط معنون الى الوزارات والمؤسسات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات، ومطالبتهم بارسال اي مقترحات لتعديل التعليمات الحالية النافذة، في تنفيذ العقود الحكومية. لم نرصد اي تقدم بعد صدور هذا الكتاب، او اي بيانات اضافية بشان تقدم العمل. لم تصدر وزارة التخطيط او الحكومة نسخة من التعليمات المعدلة حتى تاريخ تحديث هذا الرصد في 31 ايار 2021

مجلس الخدمة الاتحادي: قيد التنفيذ

تم تعيين رئيس واعضاء مجلس الخدمة الاتحادي في زمن الحكومة السابقة، بعد مصادقة مجلس النواب على اسمائهم بتاريخ 28 تشرين الاول 2019. ولكن لم يباشر المجلس مهامه رسميا الا في زمن الحكومة الحالية وبعد رفد المجلس بالموارد المالية المطلوبة، والملاكات الوظيفية وتخصيص بناية مقرا لهم.

تم بدء تنفيذ هذا الوعد بعد اصدار قانون الموازنة العامة لعام 2021، والذي استثنى عدد من الدوائر بالاحتفاظ بالدرجات الوظيفية. واقر قانون الموازنة تعيين الملاكات الصحية وفق قانون تدرج ذوي المهن الطبية والصحية (رقم 6 لسنة 200 المعدل)، والمشمولين بقانون تشغيل الخريجين الاوائل (رقم 67 لسنة 2017)، وقانون تشغيل حملة الشهادات العليا (رقم 59 لسنة 2017) .

بحسب تصريحات رئيس مجلس الخدمة الاتحادي، فان الية عمل المجلس فيما يتعلق بالتعيينات على الملاك الوظيفي الحكومي، تتضمن ان يتم نشر استمارة خاصة لملئها من قبل المتقدمين على الوظائف وبعد مصادقة وزارة المالية على الدرجات الوظيفية، ليتم بعدها قبول من يطابقون المعايير. ولم يتم رصد حتى نشر استمارة التعيين من قبل مجلس الخدمة الاتحادي.

اما فيما يتصل ببقية مهام المجلس ذات الصلة تخطيط شؤون الوظيفة العامة والاشراف والرقابة عليهافي دوائر الدولة ورسم سياسات الخدمة العامة، فتم تشكيل لجنة ثلاثية (وزارة المالية، والتخطيط، ومجلس الخدمة الاتحادي)، تتولى البدء باجراءات فك ارتباط واعادة هيكلة والاقسامفي الوزارات غير والجهات غير المرتبطة بوزارة التي لديها اختصاصات اومهام مناظرة لمجلس الخدمة الاتحادي بموجب القرار الصادرفي اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 1 حزيران 2021. ولتفعيل دور المجلس، اقر قانون الموازنة ايقاف كافة التعيينات والعقود، مع بعض الاستثناءات (تحال الى مجلس الخدمة الاتحادي)، وحذف كافة الدرجات الشاغرةفي الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة الناجمة عن الاحالة على التقاعد، النقل، الاستقالة، والوفاة. والزم قانون الموازنة مجلس الوزراء، بموجب المادة 12 ثانيا/ب بفك ارتباط واعادة هيكلة الدوائر والاقسام التي تمارس اختصاصا مناظرا للمجلس .

وتم رصد موافقة مجلس الخدمة الاتحادي على تعيين وجبتين من المشمولين بقانون تدرج ذوي المهن الطبية والصحية، 54 الف شخص، كما تم رصد وثائق رسمية صادرة من وزارة الصحة تثبت تعيين الخريجين للسنوات 2018 - 2019، 2019 - 2020، قام المشمولين بهذه الوظائف ملئ استمارة اطلقتها وزارة الصحة مخصصة لهذا الغرض وقبل اقرار قانون الموازنة لعام 2021.

فيما يتعلق بتعيين حملة الشهادات العليا، والخريجين الاوائل، اعلن المجلس بانه سيتم اطلاق استمارة التقديم على الوظائف لهم بعد مصادقة وزارة المالية على درجاتهم الوظيفية. ولغاية تحديث مؤشر الرصدفي 31 ايار 2021 لم يتم نشر هذه الاستمارة

تفعيل قوانين الشفافية والحكومة الالكترونية: لم ينجز 0%

لم يرصد فريق العمل بيانات حكومية معلنة عن التقدم في تشريع قانون حق الحصول على المعلومة والذي يقع تشريعه ضمن صلاحيات مجلس النواب العراقي، او انجاز مشاريع قوانين اخرى لها علاقة بالشفافية والحكومة الالكترونية. وسيتم تحديث الانجاز فور اعلان الحكومة عن الجهة المعنية باعداد مسودة القانون ومدى انجازها للمسودة.

العمل على تشكيل مجلس استشاري شبابي تطوعي، مرتبط بمكتب رئيس الحكومة، يمثل المحافظات العراقية كافة، ويتم التنسيق مع هذا المجلس بشأن الخطوات الحكومية الخاصة في مجال الاصلاح. ويكون لهذا المجلس دور في صياغة اليات دائمة لحماية الحق في التظاهر، وضمان سلميته، واعتباره ممارسة ديمقراطية صحية تعكس وعي شباب العراق والتزامهم بمقتضيات الاصلاح وبسيادة بلدهم وامنه وسلامة شعبه.

التبرير: للحفاظ على مكتسبات ثورة تشرين التي اندلعت في الاول من اكتوبر 2019، وتعزيز دورها في التنسيق مع الحكومة بشأن خطواتها الاصلاحية وحماية الحق بالتظاهر السلمي.

التقييم النهائي: لم ينجز .

0%

حدث فريق المرصد وعد الحكومة بتشكيل المجلس الاستشاري للمتظاهرين بـ بدأ التنفيذ بعد الحصول على معلومات من مصدر خاص، تكليف رئيس الوزراء مستشاره لشؤون التظاهرات للعمل على تشكيل المجلس واقتراح هيكليته وترشيح اعضائه وانجزت هذه المهام في شهر تموز 2020.

حدث فريق المرصد وعد الحكومة بتشكيل المجلس الاستشاري بـ تم ايقاف العمل به، بعد الحصول على معلومات من مصدر خاص، بان المشروع تم التريث بتنفيذه في شهر تشرين الاول 2020، من دون معرفة الاسباب. وبحسب المعلومات التي تسربت بان المشروع جرى الاقتراح باحالته الى وزارة الرياضة والشباب.

محور العلاقة بين الحكومة المركزية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم

عدد فقرات المحور: 2

التقييم الكلي: 17%

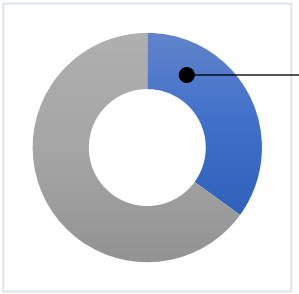

العلاقة بين الحكومة المركزية واقليم كردستان

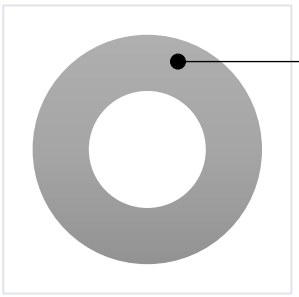

الامركزية بين الحكومة المركزية والمحاظفات غير المنظمة باقليم

ستعمل الحكومة الاتحادية بالتعاون مع حكومة اقليم كردستان على معالجة المشاكل العالقة واحترام الاتفاقيات بين الطرفين وفق الدستور، من اجل تحقيق المصالح العليا للبلاد وتوحيد الجهود في جميع المجالات.

محور العلاقة بين الحكومة المركزية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم

التقييم النهائي: قيد التنفيذ .

35%

التفسير: تعتبر المشاكل العالقة بين الحكومة المركزية واقليم كردسان احد الملفات المعقدة، وتعتبر تركة ثقيلة ورثتها الحكومة الحالية من الحكومات السابقة. والمشاكل العالقة بين الحكومة والاقليم في جانب منها هي مشاكل قديمة لكنها تحتاج الى حلول عاجلة لاتباطها بحصة الاقليم الموازنة، في حين بعضها الاخر هي مشاكل لم يتم حسمها او يتجدد الخلاف بشأنها منذ التصويت على الدستور العراقي عام 2005 وحتى الان.

ركزت حكومة السيد الكاظمي على المشاكل التي تحتاج الى معالجات انية، واهمها مشكلة الاستحقاقات المالية لكلا الطرفين. حيث تقول الحكومة وبموجب الوثائق الرسمية التي تم تدقيقها ان حكومة الاقليم ملزمة بدفع الاستحقاقات المالية التالية:

اولا: مبلغ وقدره 128 مليار دولار عن مجمل كميات النفط التي صدرتها ولم تسلم مبالغها الى الحكومة الاتحادية منذ عام 2003 وحتى عام 2020 تم اعتماد هذا الرقم بموجب تقرير اصدرته لجنة تحقيقية باشراف هيئة النزاهة تضمن 528 صفحة. لم يتم الاعلان عن التقرير وانما فقط محضر وتوصيات اللجنة التحقيقية (كتاب رقم 8848 الصادر بتاريخ 31 كانون الاول 2019 ومعنون الى الامانة العامة لمجلس الوزراء).

ثانيا: التزام الاقليم بتصدير 460 الف برميل يوميا وتسليم مبلغ ما لا يقل عن 250 الف برميل الى الحكومة المركزية، يضاف لها واردات الاقليم من الكمارك، ومبالغ اقترضها الاقليم من المصارف العراقية.

في حين يطالب اقليم كردستان الحكومة العراقية بسداد مستحقات مالية مقابلة تتضمن التالي:

اولا: سداد حصة اقليم كردستان من الموازنة الاتحادية والتي تبلغ ما لا يقل عن 12% والتي من خلالها يقوم الاقليم بدفع رواتب الموظفين والنفقات التشغيلية .

ثانيا: تسوية ديون للاقليم بذمة الحكومة عن صرف المستحقات التالية:

. رواتب وتجهيز وتدريب قوات البيشمركة من عام 2005 وحتى الان ونفقات الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي من سنة 2014 الى 2018.

. مبالغ مخصصة للمخيمات التي اقامتها حكومة الاقليم على ارضها بعد عام 2014 وتشمل ايضاً توفيرالرعاية الصحية والامنية والمعيشية وتامين مستلزماتهم واحتياجاتهم المعيشية .

. مبالغ مستحقة عن قيمة شراء الكهرباء في الاقليم وعن كمية الطاقة المجهزة الى محافظة كركوك.

. تعويضات عن اضرار الاقليم الناتجة عن جرائم النظام السابق منذ عام 1963 وحتى عام 2003.

لتسوية هذه المشكلة تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من ديوان الرقابة المالية في الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم لتدقيق وحل هذه المشاكل العالقة، تلتزم فيه حكومة الاقليم بتسليم كافة البيانات والمعلومات التي تطلبها حكومة المركز مقابل اطلاق سلف مالية لسداد رواتب موظفي اقليم كردستان، على ان يتم حل هذه المشاكل بموجب قانوني الموازنة الاتحادية والادارة المالية.

تقدم العمل في زمن الحكومة الحالية:

اولا: اجراء حوارات مع حكومة الاقليم والوصول الى اتفاق نهائي:

تم بدء الحوار بين حكومتي المركز والاقليم في شهر ايار 2021 وتم التوصل الى اتفاق اولي بتاريخ 15 اب وكما تم تاكيد ذلك في كتاب الامانة العامة ذي العدد (ش.ز.ل /5/1/10/ 13229)على ان يتم تطبيق هذا الاتفاق ووضع اسس اتفاق طويل الامد ضمن مشروع قانون الموازنة العامة.

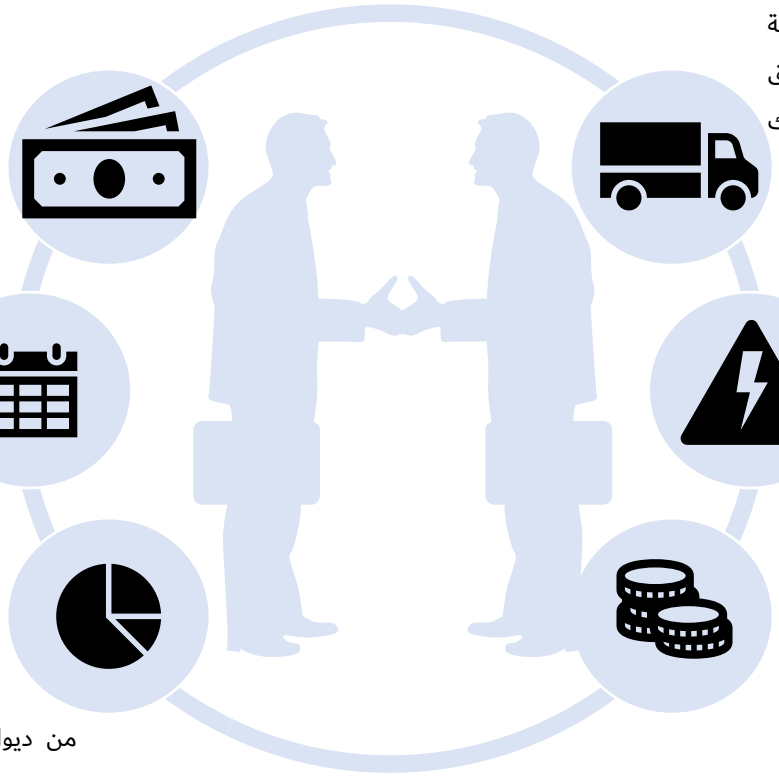

1-توحيد اجراءات المنافذ الحدودية الجوية و البرية و البحرية ، ومن ضمنها الاتفاق على التحاسب الكمركي، واتمتتة الكمارك و المنافذ الحدودية

2-حكومة اقليم كوردستان تبدي استعداداتها للاتفاق على ملف الطاقة بما فيها ملفي الكهرباء و الغاز وفقاً للسياقات القانونية والفنية .

3-تمويل الاقليم بمبلغ قيمته (320) مليار دينار للاشهر (اب – ايلول – تشرين الأول)، ويتم الاتفاق في الاعوام التالية على تحديد مبلغ بنسبة عادلة من الموازنة للاقليم يوضع في كل قانون موازنة على ان يتم الاخذ بنظر الاعتبار المعايير الدستورية و النسب السكانية والواردات النفطية و غير النفطية في العام الذي يسبقه وكيفية احتسابها .

4-نعالجة ديون الاقليم السابقة: عدم ممانع الاقليم من تقديم جميع المعلومات الإضافية المطوبة لوضع خطو عمل لمعالجتها .

5-يتم التفاق وخلال مدة لا تتجاوز (35) يوماً على آلية لتسديد الديون المترتبة بذمة الاقليم لصالح مصرف ((TBI

6-تدقيق الحسابات : تشكيل لجنة من ديوان الرقاب المالية الاتحادي والحكومة الاتحادية و الاقليم لمعالجة موضوع الحسابات المترتبة بذمة الطرفين والاتفاق على تسوية الحسابات للسنوات 2014 -2020 .

تم التاكد من اقرار معظم هذه النقاط في قانون موازنة عام 2021.

ثانيا: اطلاق سلف رواتب موظفي اقليم كردستان

افضت نتائج الحوار الاولى بين حكومتي الاقليم والمركز على ان تقوم الحكومة بدفع سلف لتسديد رواتب موظفي الاقليم لحين الوصول الى اتفاق نهائي، وتسوية المشاكل العالقة بين الطرفين. وقامت الحكومة حتى تاريخ تحديث هذا الرصد باطلاق ثلاثة دفعات، الاولى في ايار 2020 مبلغا وقدره 400 مليار دينار عراقي، والثانية دفعات شهرية بلغت 320 مليار دينار عراقي شهريا ولمدة ثلاثة اشهر. الثالثة مبلغ وقدره 200 مليار دينار شهريا تم اطلاقها في شهر حزيران من العام 2021 و باثر رجعي بعد اقرار قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام 2021.

ثالثا: تشكيل اللجنة المشتركة والبدء بتدقيق بالحسابات:

بموجب الرصد الاعلامي لتصريحات المسؤولين التي رصدها فريق العمل، فان اللجنة المشتركة المكونة من ديوان رقابة حكومتي الاقليم والمركز باشرت عملها فعليا في عام 2021، باجراء التدقيق المنصوص عليه في قانون الموازنة العامة لعام 2021 اضافة الى تقييم اقيام النفط. لم تعلن اللجنة المشتركة

رابعا: دفع المستحقات الشهرية التي بذمة الاقليم للحكومة المركزية

لم يتم رصد حتى الان اي مبلغ تم دفعه من قبل حكومة الاقليم الى الحكومة الاتحادية بموجب ما تم الاتفاق عليه وما تم تضمينه في قانون الموازنة الاتحادية، ويشمل ذلك تسليم مبالغ تصدير النفط من الاقليم (لا يقل عن 250 الف برميل يوميا)، واجور الواردات غير النفطية.

تستقطع الحكومة العراقية حاليا مبلغا وقدره 60 مليار دينار من قيمة السلفة الشهرية لدفع رواتب موظفي اقليم كردستان البالغة 200 مليار دينار عراقي لتغطية جزء من مستحقات الاقليم للحكومة المركزية

تعملُ الحكومة مع مجلس النواب على تطوير التشريعات اللازمة لتنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية والمحافظات غير المنتظمة باقليم وفق مبدأ اللامركزية الادارية المعتمد دستوريا، وبما يضمن التوزيع القانوني للصلاحيات ومنع تداخلها.

محور العلاقة بين الحكومة المركزية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم

التقييم النهائي: لم ينجز .

0%

تم تكليف الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات بانجاز مشروع متكامل يغطي تطوير التشريعات اللازمة لتنظيم العلاقة بين الحكومة، وتم ايكال مهمة سكرتارية هذه اللجنة الى مستشار رئيس الوزراء لشؤون المحافظات د. كاظم السهلاني بموجب الامر الديواني 87.

قدمت الهيئة مشرعا متكاملا يخص عمل الهيئة والتنسيق بين المحافظات والقوانين المطلوب تشريعها، وبحسب معلومات تسربت ان مجلس النواب لم يوافق على المشروع، واعتبر فتح مكاتب للهيئة في المحافظات مخالف لقانون المحافظات غير المنتظمة باقليم .

لم نرصد اي تقدم في تنفيذ هذا الوعد حتى تاريخ 31 ايار 2021.